

**مدي وعي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة جنوب
الوادي بسياسة الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي
وتأثيره على التشارك المعرفي: دراسة ميدانية**

**د. ياسر رجب على سليمان
قسم المكتبات والمعلومات
كلية الآداب – جامعة جنوب الوادي**

ملخص:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدي وعي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة جنوب الوادي ببنود سياسة الخصوصية بمواقع التواصل الاجتماعي، تحديد مدي وعيهم بسياسات وضوابط تخزين البيانات عبر الأجهزة المستخدمة للولوج إلى مواقع التواصل الاجتماعي، ومعرفة مدي تأثير بنود سياسة الخصوصية على التفاعل والتشارك المعرفي لهم، واعتمدت الدراسة علي المنهج الميداني واستخدمت الاستبانة الالكترونية كأداة لجمع البيانات عن مجتمع الدراسة الذي بلغ عدده (٣١٧) عضو واستغرقت الدراسة عام وشهر تقريباً ومن أبرز نتائجها أنها كشفت عن تأكيد أعضاء هيئة التدريس بنسبة ٥٤.٣٪ على أن السياسات والضوابط المتعلقة بتخزين البيانات الشخصية في مواقع التواصل الاجتماعي تتسم بالغموض وعدم الوضوح، كما أن مواقع التواصل الاجتماعي لا تقوم بإعلامهم بالتغيرات التي تطرأ على سياسة أمن وتخزين بيانات الخصوصية، بالإضافة إلى عدم حماية الملفات المخزنة من التداول وإمكانية التتبع أثناء تصفح المواقع وتخزين البيانات الشخصية للمستخدم، ومن أهم توصياتها إعلام المشتركين في مواقع التواصل الاجتماعي بكافة التغيرات التي تطرأ في سياسات ضبط وتخزين البيانات الشخصية أولاً بأول، وضرورة إلزام المؤسسات المسؤولة عن مواقع التواصل الاجتماعي بإتاحة الفرصة أمام المستخدمين للتحكم في التنبيهات المتعلقة بسياسات أمن وتخزين البيانات سواء فيما يتعلق بإيقافها أو تشغيلها والعمل على حماية البيانات الشخصية وذلك من خلال تشفير البيانات وفرض إجراءات تعزيز حماية البيانات الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: سياسة الخصوصية، مواقع التواصل الاجتماعي، ملف تعريف الارتباط، التشارك المعرفي.

تمهيد:

يمثل ظهور شبكة الإنترنت تحدياً جديداً لأمن وسلامة تداول البيانات والمعلومات بين الأفراد والمؤسسات في شتى أنحاء العالم؛ بدءاً من محركات البحث التقليدية أو المدمجة حيث تقوم بجمع وتخزين بيانات البحث الخاصة بالأفراد والمؤسسات على حد سواء، كما تقوم مواقع الويب -وفقاً لطبيعة البرمجيات المدمجة بها- بتتبع كافة الأنشطة على مواقع الإنترنت.

ومن المؤكد أن التقنيات الحديثة مكنت مزودي أو موفري خدمة الإنترنت (ISP) Internet Service Provider من تجميع كمية غير مسبوقه من البيانات الشخصية عن المشتركين بالخدمة وذلك من خلال المراقبة أو البرمجيات والتطبيقات والآليات المستخدمة في متصفحات الويب المختلفة، وبطبيعة الحال انعكس ذلك على تطبيقات مواقع التواصل الاجتماعي التي تسمح للأفراد والهيئات والمؤسسات بكافة أنواعها ومستوياتها بمشاركة المحتوى والمشاركة في الشبكات الرقمية، حيث أصبحت منصات وسائل التواصل الاجتماعي والشبكات الاجتماعية هي الأكثر شيوعاً واستعمالاً للتواصل والتفاعل مع الآخرين.

ومع التزايد السريع في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من قبل جميع الفئات يظل أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم أكثر الفئات التي يُفترض أن تُدقق في سياسة الخصوصية بحكم امكانياتها العلمية والفكرية والابداعية، وبعد الكشف عن طبيعة ونوعية المعلومات والبيانات الشخصية التي يتم جمعها وتحديد الوعي بالتغيرات التي تطرأ على بنود سياسة الخصوصية ومدى تأثيرها على تفاعل المستخدمين من الأمور التي تحظى بالاهتمام إلى حد كبير.

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة:

يتضمن الإطار المنهجي للدراسة على المحاور الفرعية التالية:

١. مشكلة الدراسة:

تُوجد مخاوف واسعة النطاق بشأن خصوصية بيانات مستخدمي شبكة الإنترنت بشكل عام؛ فعلى سبيل المثال أجريت دراسات عام ١٩٩٩م عن الخصوصية، وتبين أن ما يقرب من ٩٥٪ من مستخدمي الويب رفضوا تقديم بيانات شخصية من وقت آلي آخر بسبب مخاوف تتعلق بالخصوصية، كما أعدت مجلة *The Economist* مسحاً في مايو ١٩٩٩م أظهر أن ٨٠٪ من الأمريكيين قلقون بشأن ما يحدث للمعلومات التي يتم جمعها عنهم كما أن التهديدات المتعلقة بالمفاهيم التقليدية للخصوصية ستشهد انتشاراً في المستقبل (Tang, Z., Hu, Y.J., & Smith,) (M.D. 2007, P.153).

يُعد حفظ وتخزين البيانات الشخصية للمشاركين في مواقع التواصل الاجتماعي بناءً على ما تخوله سياسات وضوابط الخصوصية أمراً خطيراً ، كما أن سياسة الخصوصية التي وضعتها المؤسسات المسؤولة عن مواقع التواصل الاجتماعي قد يتسبب في تهديد الخصوصية، لاسيما في ظل عدم توافر وسائل تكشف عن مدي أهميتها وخطورتها، إلى جانب أن المستخدم قلما يعبأ بقراءة كل البنود المدرجة سياسة الخصوصية بمواقع التواصل الاجتماعي قبيل الاشتراك فيها والتي قد يعتبرها البعض مجرد إجراءات روتينية ولا يمثل الموافقة عليها أي إشكالية بالنسبة له، حيث يتم التحكم فيها بموجب الموافقة عليها وفقاً لهذه الضوابط والشروط.

وبناءً عليه تبدو إشكالية الدراسة في طرح موضوع يُعد من الخطورة بمكان وخصوصاً في ظل عدم الشفافية التي تنتهجها مؤسسات مواقع التواصل الاجتماعي في طرح بنود سياسة الخصوصية وآليات الموافقة عليها، بالإضافة إلى عدم تحقق الأمان الكافي بما يكفل تأمين هذه البيانات، فضلاً عن احتمالية انتهاك خصوصية

البيانات الشخصية للمشاركين فيها من كافة الفئات ومن بينهم أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم.

٢. أهمية موضوع الدراسة ومبررات اختياره:

تستمد أهمية موضوع الدراسة من أهمية سياسة الخصوصية المتبعة في تخزين البيانات الشخصية بمواقع التواصل الاجتماعي، وتتنحصر أهمية موضوع الدراسة ومبررات اختياره في جانبين هما:

١. الجانب النظري: الغرض منه تسليط الضوء على أهمية وخطورة البنود المدرجة بسياسة الخصوصية بمواقع التواصل الاجتماعي وبيان ماهيتها والوقوف على مدى خطورة بنودها وتوعية المشاركين بها من المجتمع الأكاديمي، بالإضافة إلى محاولة أن تُضيف الدراسة إلى رصيد الإنتاج الفكري في المجال بشكل عام وتحديدًا محاور الوعي ومواقع التواصل الاجتماعي .

٢. الجانب التطبيقي: يسعى إلى تقديم رؤية واضحة عن مدى الوعي بسياسة الخصوصية بمواقع التواصل الاجتماعي وتحديدًا فيما يتعلق بضبط وأمن وتخزين البيانات الشخصية وتأثيرها على التشارك المعرفي لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة جنوب الوادي.

وقع اختيار الباحث علي هذه الفئة (مجتمع الدراسة) دون سواها للأسباب التالية:

١- أن أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم يأتون في مقدمة الفئات الأكثر ثقافة ووعياً بوسائل التواصل الاجتماعي وآليات التعامل معها نظراً لطبيعة عملهم التي تقتضي التفاعل والتشارك المعرفي.

٢- أنها تغطي جميع كوادر أعضاء هيئة التدريس في المجتمع الجامعي؛ سواء من الأساتذة والأساتذة المساعدين أو المدرسين أو المدرسين المساعدين أو المعيدين.

٣- أنها تُمثل جميع قطاعات الدراسة الجامعية؛ سواء في مجالات العلوم الإنسانية أو البحتة أو التطبيقية.

٣. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس هو: الوقوف على مدي وعي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة جنوب الوادي بسياسة الخصوصية المتبعة في مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيره على التفاعل والتشارك المعرفي، وفي إطار هذا الهدف تتبلور بقية الأهداف الفرعية للدراسة على النحو التالي:

- ١- التعرف على الواقع الفعلي لاستخدام أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة جنوب الوادي لمواقع التواصل الاجتماعي .
- ٢-الكشف عن مدي وعي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة جنوب الوادي بينود سياسة الخصوصية بمواقع التواصل الاجتماعي.
- ٣-تحديد مدي وعي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة جنوب الوادي بسياسات وضوابط تخزين البيانات عبر الأجهزة المستخدمة للولوج إلى مواقع التواصل الاجتماعي.
- ٤-معرفة مدي تأثير بنود سياسة الخصوصية على التفاعل والتشارك المعرفي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة جنوب الوادي.
- ٥-الوقوف على المقترحات التي تكفل زيادة وعي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة جنوب الوادي بسياسة الخصوصية وتشارك المعرفة.

٤. تساؤلات الدراسة:

من خلال تحديد أهداف الدراسة يمكن بلورة التساؤلات التي تُجيب عنها الدراسة فيما يلي:

- ١-ما واقع استخدام أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة جنوب الوادي لمواقع التواصل الاجتماعي؟
- ٢-ما مدي وعي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة جنوب الوادي بينود سياسة الخصوصية بمواقع التواصل الاجتماعي؟

- ٣- ما مدي وعي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة جنوب الوادي بسياسات وضوابط تخزين البيانات عبر الأجهزة المستخدمة للولوج إلى مواقع التواصل الاجتماعي؟
- ٤- ما تأثير بنود سياسة الخصوصية على التفاعل والتشارك المعرفي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة جنوب الوادي؟
- ٥- ما المقترحات التي تكفل زيادة وعي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة جنوب الوادي بسياسة الخصوصية وتشارك المعرفة؟

٥. منهج الدراسة وأدواتها:

١.٥ منهج الدراسة:

لأغراض تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها استخدم الباحث المنهج "المسحي الميداني" والذي يعتمد بالأساس على الوصف والتحليل بهدف جمع وتحليل البيانات حول واقع استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من قبل فئة بعينها ممثلة في أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة جنوب الوادي، مع الاعتماد على تحليل بنود سياسات الخصوصية وطرح أهمها وأكثرها خطورة لتحديد مدي وعيهم بها وبيان تأثير سياسة الخصوصية على التفاعل والتشارك المعرفي من جانبهم.

٢.٥ أدوات جمع البيانات:

قام الباحث بإعداد وتصميم استبانة (الالكترونية) باعتبارها الأداة الأساسية (ملحق الدراسة) حيث تم تعميمها علي مجتمع الدراسة وذلك من خلال ارسالها عبر الإيميل الرسمي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة جنوب الوادي والصفحة الرسمية لمركز معلومات واتصالات الجامعة على الفيس بوك، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة علي تساؤلاتها تم تقسيم الاستبانة إلي أربعة بنود رئيسية بدأت بتحديد البيانات الديموجرافية لمجتمع الدراسة يليها واقع استخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي، أما الثالث فتضمن الوعي بسياسات أمن وتخزين بيانات الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي، وختمت ببند التشارك المعرفي للوقوف على مدي تأثير

هذه الضوابط والسياسات على التفاعل التشاركي المعرفي وتداول البيانات بين مجتمع الدراسة.

تحكيم الاستبانة من جانب بعض الأساتذة المتخصصين في المجال (ملحق قائمة بأسمائهم)، كما خضعت الاستبانة للتجريب على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعة فكان لزاماً إجراء بعض التعديلات سواء بالحذف أو الإضافة أو التعديل والعمل على ضبطها بما يكفل صلاحيتها للتطبيق والقياس، وبعد تطبيقها خرج الباحث بمجموعة من المؤشرات التي تخدم موضوع الدراسة في الجوانب المراد تغطيتها. الاستبانة في صيغتها النهائية (٢٣) سؤالاً تغطي أربعة بنود رئيسية موزعة على النحو التالي:

جدول رقم (١) يوضح البنود الرئيسية للاستبانة وعدد العناصر (الأسئلة) الواردة بها

م	عنوان البند	عدد الأسئلة
١	البيانات الديموجرافية لمجتمع الدراسة	٥
٢	استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من قبل مجتمع الدراسة	٣
٣	الوعي بسياسة الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي.	١١
٤	تأثير سياسة الخصوصية على التشارك المعرفي بين مجتمع الدراسة	٤
	العدد الإجمالي للعناصر (الأسئلة)	٢٣

الملاحظ على بنود الاستبانة تركيز الباحث على البند الثاني وعناصره تحديداً باعتباره يُشكل الركيزة الأساسية لموضوع الدراسة مع مراعاة عدم إهمال البنود الأخرى في الاستبانة للحصول على البيانات الأساسية والضرورية التي تخدم أهداف الدراسة وتساؤلاتها بشكل موضوعي ودون إخلال بأي جانب من جوانب الدراسة.

٣.٥ مجتمع الدراسة والعينة الممثلة:

بلغ إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم (١٧٨٦) عضو ومعاون بجامعة جنوب الوادي وفقاً لآخر إحصاء على الموقع الرسمي للجامعة

(<https://www.svu.edu.eg/ar>) حتى فترة إعداد الدراسة في يوليو ٢٠٢١م، وتجدر الإشارة إلي سعي الباحث لوصول عدد الأعضاء المجيبين على الاستبانة إلى (٣١٧) عضو، سيما أن الباحث لجأ إلى المواقع العلمية الإحصائية لتحديد حجم العينة بشكل علمي ودون أي تدخل شخصي؛ وفي مقدمة هذه المواقع وأشهرها: (<https://www.calculator.net/sample-size-calculator.html>) حيث تم تحديد العدد الكلي لمجتمع الدراسة (١٧٨٦) وتحديد مستوي الثقة المطلوب (٩٥٪) مع بيان هامش الخطأ (اختيار أقل نسبة ٥٪) وبإدخال العدد الكلي جاءت العينة الممتثلة لمجتمع الدراسة محصورة في عدد (٣١٧) بنسبة ١٧.٧٪ من إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم.

٦. حدود الدراسة:

١.٦ الحدود الموضوعية:

تعالج الدراسة مدي وعي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بسياسات الخصوصية **Policy of Privacy** بمواقع التواصل الاجتماعي ومدي تأثيرها على التشارك المعرفي، ويخرج عن حدود هذه الدراسة اللوائح والقوانين والتشريعات التي تقرها الحكومات لضبط تداول البيانات على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك استخدام البرمجيات المستخدمة في اختراق خصوصيات المشتركين بمواقع التواصل الاجتماعي، كما يخرج عن حدودها ممارسات وآليات وضوابط التشارك المعرفي في مواقع التواصل بشكل عام.

٢.٦ الحدود النوعية:

تتطبق الدراسة على أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ومدي وعيهم بسياسات الخصوصية المتبعة بمواقع التواصل الاجتماعي أياً كان عددها ونوعيتها وتبعيتها، ومدي تأثير ذلك على التشارك المعرفي، وقد تم مراعاة ذلك عند تصميم الاستبانة حتى تُتاح الفرصة كاملة لتحديد نوعية مواقع التواصل التي يتم استخدامها من جانب مجتمع الدراسة.

٣.٦ الحدود الزمنية:

تتمثل الحدود الزمنية للدراسة في الفترة التي استغرقتها الدراسة الحالية وتحديدًا من بداية شهر أغسطس من عام ٢٠٢٠م وحتى نهاية شهر سبتمبر ٢٠٢١م، أي: عام وشهر تقريباً.

٤.٦ الحدود المكانية (الجغرافية):

تتسع الحدود المكانية لتشمل أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة جنوب الوادي التي تغطي محافظتي قنا والبحر الأحمر؛ أما قنا فتمثل المقر الرئيسي للجامعة ويوجد بها (١٧) كلية ومعهد، وأما محافظة البحر الأحمر وتحديدًا مدينة الغردقة فيوجد بها (٣) كليات فقط وهي: كلية التربية وكلية الألسن وكلية الحاسبات والذكاء الاصطناعي.

٧. مصطلحات الدراسة:

١.٧ الوعي: Awareness

يُعرف (٢٠١٣) Joan M. Reitz الوعي بأنه: مهارة العثور على المعلومات التي يحتاجها المرء ... ومعرفة تقنيات البحث الشائعة الاستخدام، ويتضمن المفهوم أيضاً: المهارات المطلوبة لإجراء تقييم نقدي لمحتوى المعلومات وتوظيفه بشكل فعال، بالإضافة إلى فهم البنية التحتية التكنولوجية التي يتم الاعتماد عليها في نقل المعلومات، بما في ذلك سياقها الاجتماعي والسياسي والثقافي وتأثيرها.

وأكدت جمعية المكتبات والمعلومات الأمريكية (ALA) (2006) على أنه لكي يكون الشخص واعياً فينبغي أن يكون قادراً على التعرف على وقت الحاجة إلى المعلومات وأن يكون لديه القدرة على تحديد وتقييم واستخدام المعلومات المطلوبة بشكل فعال، والأشخاص الواعون معلوماتياً يعرفون كيف يتم تنظيم المعرفة، وكيفية العثور على المعلومات، وكيفية استخدام المعلومات بطريقة يمكن للآخرين التعلم منها. إنهم أشخاص مستعدون للتعلم مدى الحياة، لأنهم يستطيعون دائماً العثور على المعلومات

اللازمة لأي مهمة أو اتخاذ قرار في أمور بين أيديهم.

٢.٧ سياسة الخصوصية: The Privacy policy

الخصوصية تعني ببساطة: خصوصية المعلومات وهي المفتاح لبناء الثقة بين المؤسسات والأفراد في التعاملات المستمرة، وتُعد الثقة مطلباً ضرورياً لتحقيق موثوق التجارة والتداول الإلكتروني. وهناك من يري أن سياسة الخصوصية هي عبارة وثيقة أو مستند قانوني يكشف عن كل أو بعض الطرق التي يقوم بها الطرف الأول بجمع بيانات العميل واستخدامها ونشرها وإدارتها. يمكن أن تكون المعلومات الشخصية، أو بيان يمكن استخدامه لتحديد هوية الفرد، وقد تتضمن اسم الشخص، العنوان، تاريخ الميلاد، الحالة الاجتماعية، معلومات الاتصال، الهوية الشخصية... الخ (Hirsch, 2011, p439) وتكفل سياسة الخصوصية حق الفرد (أو المجموعة) في الحفاظ على المعلومات المتعلقة بالحياة الشخصية والمهنية وعدم الكشف عنها، خاصة للمؤسسات العامة والخاصة والبقاء بعيداً عن المراقبة باستثناء ما هو مصرح به بموجب أحكام القانون.

٣.٧ مواقع التواصل الاجتماعي: (Social Network Sites (SNSs

وهي عبارة عن شبكة اتصالات بين مجموعة من الأفراد، كبيرة كانت أو صغيرة، رسمية أو غير رسمية؛ حيث يعتمدون على تقنيات مواقع الويب في مشاركة بياناتهم الشخصية وأخبارهم وصورهم (Panckhurst, R., & Marsh, D. 2008).

وتستخدم هذه المواقع للتواصل والتفاعل بين الأصدقاء وغيرهم من خلال مجموعات على هذه المواقع، كما تُستخدم في نقل وتبادل المعلومات التي تتراوح بين الأخبار والمناقشات والتعبير عن المشاعر، والآراء، والبحوث... الخ. (Mingle, J., & Adams, M. 2015)

٤.٧ التشارك المعرفي: Knowledge sharing

التشارك المعرفي: نشاط لتبادل المعرفة (المعلومات أو المهارات أو الخبرة) بين

زملاء أو أصدقاء أو عائلات أو منظمات أو مؤسسات أخرى. إذ أن المعرفة تتجاوز مجرد استهلاك المعلومات، والمعرفة تدور حول "كيف" و "لماذا". والتشارك المعرفي يتجاوز مجرد المعرفة، حيث يساعد على بناء الركائز الأساسية للأفراد وضمان تعزيز مزيد من الخبرات التعليمية والبحثية في المؤسسات (Yeo, R., & Dopson, S. 2017, (P41).

ويري كلاً من سيربان ولوان (Serban, A. M., & Luan, J. 2002) أن التشارك المعرفي يعني: نقل وتبادل المعرفة بين الأفراد والمجموعات بشتى الوسائل التكنولوجية المتاحة بغرض زيادة فرص الاستفادة من المعرفة التي يتشارك فيها الأفراد مع بعضهم البعض بشكل رسمي أو غير رسمي، وغالباً ما يتم التشارك المعرفي بين المتخصصين في مجالات معرفية. (P.11)

٨. الدراسات السابقة والمثيلة في موضوع الدراسة:

للقوف على الدراسات السابقة أو المثيلة في موضوع البحث تم مراجعة المصادر التالية:

- ١- الفهرس الموحد لاتحاد المكتبات الجامعات المصرية.
- ٢- الدليل الببليوجرافي للإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات/ محمد فتحي عبد الهادي. (النسخة المطبوعة -النسخة الإلكترونية ٢٠٢١م).
- ٣- قاعدة الهادي للإنتاج الفكري المتاحة بموقع الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (علم).
- ٤- قواعد بيانات البوابة العربية للمكتبات والمعلومات (Cybrarians)
- ٥- محركات البحث التقليدية: Yahoo + Google+ Bing
- ٦- محركات البحث الوصفية (Meta) Dogpile:
- ٧- قواعد البيانات العربية المتاحة من خلال بنك المعرفة مثل: دار المنظومة والعيكان.

وأثناء البحث تم استخدام المصطلحات التالية:

(سياسة الخصوصية) (سياسات أمن وتخزين البيانات الشخصية) (مواقع التواصل الاجتماعي) (التشارك المعرفي).

وبعد البحث تبين وجود مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية السابقة والمثيلة التي عالجت محاور جانبية لموضوع الدراسة الحالية سواء ما يتعلق بشبكات مواقع التواصل الاجتماعي بشكل عام أو التي تناولت استخدام أعضاء هيئة التدريس لهذه المواقع دون إشارة إلي سياسة الخصوصية ومدى الوعي بها أو التي تعرضت لسياسة الخصوصية دون الاهتمام بوعي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بها أو الدراسات التي تناولت سياسة الخصوصية في المواقع الرسمية للجامعات الحكومية ولم تتعرض لمواقع شبكات التواصل الاجتماعي أو مدى وعي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بسياسة الخصوصية المدرجة بها، وبناءً عليه لم تتعرض أي دراسة للجانب الرئيس للدراسة الحالية برمته، ويمكن عرض هذه الدراسات وفقاً للترتيب الزمني من القدم إلي الأحدث علي النحو التالي:

١.٨ الدراسات العربية:

١-انصبت الدراسة الأولى (٢٠١٥م) علي استخدام أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية لمواقع التواصل الاجتماعي، وتمثلت أهدافها في الكشف عن أثر استخدام أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية لمواقع التواصل الاجتماعي والاشباكات المتحققة منها من خلال الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثة بعد اعتمادها على منهج المسح الميداني واستخدامها للاستبانة كأداة لجمع البيانات وقامت الباحثة بتوزيعها إلكترونياً ثم تطبيقها على عينة من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بشكل متوازن، حيث بلغ عدد العينة (١٥٠) موزعة على ثلاث جامعات مصرية هي: القاهرة - الأزهر - أكتوبر بواقع ٥٠ مفردة لكل جامعة وذلك لتمثيل كافة أشكال التعليم الجامعي في مصر. وكان من أبرز نتائجها وجود علاقة بين كثافة استخدام أعضاء

هيئة التدريس ومعاونيهم لمواقع التواصل الاجتماعي وبين كلاً من التخصص العلمي أو العمر أو الدرجة العلمية، بينما لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين كثافة استخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي وبين كلاً من النوع أو المنصب الإداري أو نوع الجامعة (ناصر، نهى السيد أحمد، ٢٠١٥). ومن المؤكد أن هذه الدراسة تلتقي مع موضوع الدراسة الحالية بشكل عام مع اختلاف الهدف الرئيس لكل منهما حيث تركز الدراسة السابقة على الاستخدام وعلاقته بمتغيرات عديدة بينما تهتم الدراسة الحالية بالوعي بنود سياسة الخصوصية المدرجة كشرط أساسي للاشتراك في مواقع التواصل الاجتماعي ومدى تأثير ذلك على التشارك المعرفي وهذا ما لم تتطرق إليه الدراسة السابقة بأي حال من الأحوال.

٢- أجريت الدراسة الثانية في نفس العام (٢٠١٥م) حول أثر البيئة الثقافية على أمن البيانات الشخصية في المؤسسات الحكومية العربية وركزت الدراسة على المخاطر المحتملة التي تتعرض لها البيانات الشخصية في المؤسسات الحكومية وكذلك تحديد إجراءات مواجهة المخاطر التي تتعرض لها البيانات الشخصية إلى جانب الغطاء التشريعي في حماية البيانات الشخصية من الانتهاك في البيئة الثقافية لموظفي المؤسسات العربية، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، ومن أبرز النتائج أن إجراءات مواجهة المخاطر التي تتعرض لها البيانات الشخصية والناجمة عن البيئة الثقافية لموظفي المؤسسات العربية تتمثل في التدريب والتعليم ورفع الوعي وإتباع إجراءات التقليل من أثر المخاطر من خلال وضع نظام قانوني لحماية البيانات الشخصية. كما اتضح أن بعض الدول وضعت نظام لحماية ضبط وتخزين البيانات الشخصية، وحمايتهم من مخاطر جمع وتخزين ومعالجة المعلومات في بيئة الوسائل التقنية الجديدة. ومن أبرز توصياتها: ضرورة وجود نوع من التفاعل الآمن والفوري بين خدمات إلكترونية عالية المستوى -تقدمها المؤسسات الحكومية أو الخاصة- وبين المواطنين الذين يستفيدون من تلك الخدمات والعمل على وجود قانون أو ضابط يؤدي

إلى الثقة بالمعاملات الإلكترونية. (الغامدي، فوزية بنت صالح، ٢٠١٥) ومن خلال تحليل هذه الدراسة يتضح أنها غطت جانباً مهماً يلتقي مع أحد الجوانب الأساسية للدراسة الحالية وهو أمن البيانات الشخصية وإن كان الفارق في تناولها وفقاً لآليات ضبطها وتخزينها في الأجهزة والمؤسسات الحكومية وهو الأمر الذي يمثل أكثر أماناً من تلك التي يتم تخزينها من قبل المؤسسات المسؤولة عن مواقع التواصل الاجتماعي حيث لم يكن الاهتمام بمدي الأمن المحيط ببنود سياسة الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي من أولويات الدراسة السابقة وهو ما تركز عليه الدراسة الحالية للوقوف على مدي الوعي بها من جانب فئة بعينها باعتبارها أكثر الفئات وعياً في المجتمع.

٣- ركزت الدراسة الثالثة (٢٠١٦م) علي معالجة سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية والبالغ عددها (٢٥) جامعة، وكان الهدف منها تحديد مدي توافر سياسة الخصوصية على مواقع هذه الجامعات، مع بيان الجهة المسؤولة عن وضع هذه السياسة، إلي جانب معرفة أهم القضايا والجوانب التي ركزت عليها من أجل تحليلها والمقارنة بينها، ومن أبرز نتائجها أن نسبة ٥٢٪ من إجمالي المواقع الإلكترونية لهذه الجامعات بها سياسة للخصوصية، بينما لم تتوافر بقية الجامعات بنسبة ٣٨٪، إلي جانب أن ملفات تعريف الارتباط من أبرز الجوانب التي اشتملت عليها سياسة الخصوصية في المواقع الإلكترونية حيث توافرت في (٨) مواقع بنسبة ٣٢٪ من إجمالي عدد المواقع، ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة اهتمام الجامعات الحكومية السعودية بمواقعها الإلكترونية بوجه عام مع إتاحة سياسات الخصوصية عليها بشكل واضح، والعمل على مراجعتها وتحديثها، والإسراع بتوفيرها في الجامعات التي لا تتوافر في مواقعها الإلكترونية نظراً لأهميتها للجامعة من ناحية والمستخدم من ناحية أخرى (الخنعمي، مها بنت دخيل الله، ٢٠١٧). ومن الواضح أن هذه الدراسة تلتقي مع الدراسة الحالية في تناول سياسة الخصوصية وضبط وتخزين

البيانات لكنها تختلف عنها في تركيز اهتمام الدراسة السابقة على سياسة الخصوصية المتبعة في المواقع الالكترونية للجامعات كمؤسسات بعكس الدراسة الحالية التي ينصب اهتمامها على هذه السياسة لكن تلك التي تتبعها مؤسسات مواقع التواصل الاجتماعي من ناحية، فضلاً عن الاهتمام بتحديد مدي وعي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بهذه السياسة وتأثيرها علي تشاركتهم المعرفي من ناحية اخري.

٤- تناولت الدراسة الرابعة (٢٠١٧م) القواعد القانونية والأخلاق للاتصال الحكومي عبر وسائل التواصل الاجتماعي بدولة الإمارات، وفي مقدمة أهداف الدراسة رصد القوانين الخاصة بالمعلومات والمتعلقة بالتعامل مع المواقع الإلكترونية ونظم المعلومات وشبكتها إلى جانب التعرف على القواعد المؤسسية المحددة لاستخدام الجهات الحكومية في دولة الإمارات لأدوات التواصل وحساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي، ورصد الأسس التي تحكم المشاركات الإلكترونية لهذه الجهات وأدوات التواصل وحساباتها على هذه المواقع، ومن أبرز نتائجها أن ثمة قواعد تحدد كيفية تعامل المنظمة مع أدوات ومواقع التواصل الاجتماعي، بهدف دعم التفاعل مع المشتركين وحثهم على التواصل مع المنظمة، إلى جانب تعدد أشكال التفاعل مع جمهور المتعاملين عبر أدوات التواصل الاجتماعي، ومن أبرز توصياتها ضرورة الاهتمام بتدريب مستخدم الإنترنت للإلمام بالقوانين واللوائح التي تمنع الاستخدام غير السليم مع الشبكة وتفاعله مع مواقع التواصل الاجتماعي، وضرورة الاطلاع علي شروط استخدام المواقع الإلكترونية مع ضرورة احترام الخصوصية وأن تعمل المؤسسات علي نشر معايير استخدامها لأدواتها الاجتماعية ومحددات استخدام الجمهور لها (رضوان، أحمد فاروق، ٢٠١٧). ويتضح من خلال عرض الدراسة أنها تطرقت إلى جانب الخصوصية في إطار القوانين المتعلقة باستخدام مواقع الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وهو جانب تلقني فيه مع أحد جوانب الدراسة الحالية، لكن الاختلاف واضح في عدم تركيزها على بنود سياسة الخصوصية في مواقع التواصل

الاجتماعي وخطورتها على المشتركين بها، كما أن اهتمامها لم يتجه نحو دراسة مدي الوعي لدي فئة بعينها كما هو الحال في الدراسة الحالية.

٥- أما الدراسة الخامسة (٢٠٢٠م) فأتجهت نحو استخدام الأساتذة الجامعيين لشبكات التواصل الاجتماعي، وركزت الدراسة علي أساتذة قسم علوم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات بجامعة الحاج لخضر باتنة، وكان من أبرز أهدافها التعرف على مدى استخدام الأساتذة الجامعيين لشبكات التواصل الاجتماعي ومجالات الاستخدام لتلك الشبكات، واعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات، وبلغ عدد مجتمع الدراسة (٢٣) أستاذ جامعي، ومن أهم نتائجها استخدام جميع أفراد الدراسة لشبكات التواصل الاجتماعي وإن كان تطبيق الفيس بوك هو الأكثر استخداماً من جانبهم حيث جاء في المرتبة الأولى؛ وتعتبر الصفحة الشخصية على الفيس بوك الأكثر استخداماً من جانب هؤلاء الأساتذة، ومن الملاحظ أن استخدامهم لها كان لأغراض متعددة، جاء في أولويات الاستخدام الوصول إلى مصادر المعلومات التي يمكنهم الاستفادة منها في أغراض البحث العلمي سواء التأليف أو إنجاز المشاريع البحثية الجديدة أو إعداد وتجهيز المحاضرات والدروس العلمية والتدريبات العملية. وأن الأساتذة الجامعيين على استعداد لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي في الوظائف الأكاديمية، وتطويعها بشكل ايجابي لتجاوز صعوبات وعراقيل هذه التكنولوجيا، وتكييفها مع الأهداف الأكاديمية (بن غيده، وسام يوسف، ٢٠٢٠). وتلتقي هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في الاهتمام بمدي استخدام أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم لشبكات التواصل الاجتماعي؛ أي من حيث الموضوع العام وفئة الدراسة، لك تختلف معها في أن الدراسة الحالية أكثر تنوعاً في فئات أعضاء هيئة التدريس حيث تشمل أعضاء هيئة التدريس من كافة قطاعات العلوم الإنسانية والبحث والتطبيقية فضلاً عن عدم التطرق لأغراض الاستخدام لمواقع التواصل بقدر الاهتمام بسياسة الخصوصية ومدي وعيهم

بتخزين البيانات الشخصية الواردة بسياسات الخصوصية المتبعة في هذه المواقع وتأثير بنود تلك السياسة على التفاعل والتشارك المعرفي وهو ما لم تتطرق إليه الدراسة السابقة من قريب أو من بعيد.

١.١.٨ دراسات عربية دونت باللغة الأجنبية:

صادف الباحث دراسة عربية دونت باللغة الإنجليزية ونشرت عام (٢٠١٥م) وقد اهتمت الدراسة بسياسة الخصوصية لمواقع الحكومة الإلكترونية وسعت إلى تحقيق أهداف رئيسية تمثلت في الوقوف على القضايا المتعلقة بسياسة الخصوصية في الحكومة الإلكترونية وتحديد مدي حماية المعلومات الشخصية حتى لا يُساء استخدامها من قبل حكوماتهم ولتحقيق هذا الغرض حاولت الدراسة اعداد وتصميم قائمة مرجعية لقياس درجة التزام مواقع الويب الحكومية بمعايير حماية الخصوصية والنشر، واهتمت الدراسة بإجراء اختبار لمجموعة مختارة من البلدان باستخدام القائمة المرجعية المحددة، حيث تم مقارنة النتائج مع على مؤشر التنمية للحكومة الإلكترونية، ومن نتائج الدراسة تأكيد الأبحاث والتقارير على أهمية الخصوصية في الحكومة الإلكترونية وأثرها بشأن الثقة وتبني مبادرات الحكومة الإلكترونية بين المواطنين والشركات كما كشفت الدراسة عن أن الخصوصية لها تأثير كبير على أداء الحكومة ورضا المستخدمين، بالإضافة إلى وجود انخفاض في مؤشر سياسة الخصوصية المنشورة على مواقع الحكومة الإلكترونية، وأوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على مؤشر نشر الخصوصية والتعريف به على مواقع الحكومة الإلكترونية كمؤشر أو معيار لتقييم المواقع مستقبلاً (Al-Jamal, M., & Abu-Shanab, E., 2015). وإن كان ثمة التقاء بين هذه الدراسة والدراسة الحالية فينحصر في الاهتمام بنشر وتحديد بيانات وبنود الخصوصية على المواقع الإلكترونية بشكل عام، بينما تبدو جوانب التباين بارزة خصوصاً فيما يتعلق بمجتمع الدراسة مُمثلاً في فئة ومجتمع الدراسة من ناحية وقياس مدي الوعي ببنود سياسة الخصوصية على مواقع التواصل

الاجتماعي وتأثير ذلك على مشاركتهم للمعرفة بعيداً عن الاستخدام العام من ناحية اخرى.

٢.٨ الدراسات الأجنبية:

للقوف على الدراسات الأجنبية السابقة تم البحث في المصادر التالية:

1-Education Research Complete. 2-EBSCO. 3- ProQuest Dissertation & Theses Global (PQDT). 4-Science Direct

وأثناء البحث في المصادر السابقة تم استخدام المصطلحات التالية:

The Privacy - Social Network Sites - Social media organizations-

Knowledge sharing.

استرجع الباحث مجموعة من الدراسات المثيلة لموضوع الدراسة الحالية، والتي تدور حول الاستخدام أو الاستفادة من مواقع التواصل أو تناول موضوع الخصوصية لمستخدمي مواقع الإنترنت بشكل عام لا من قبل فئة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، ولم يقف الباحث على دراسة تعني بجميع جوانب الدراسة الحالية تحديداً لذا يكتفي بعرض الدراسات الأجنبية السابقة للقوف على الأطر المنهجية وطرق المعالجة بها، ويمكن استعراض هذه الدراسات وفقاً للترتيب الزمني من القدم إلى الأحدث على النحو التالي:

١- تناولت الدراسة الأولى (٢٠٠٥م) اكتساب الثقة من خلال حماية الخصوصية عبر الإنترنت وتحديداً ما يتعلق بالتنظيم الذاتي أو المعايير الإلزامية، وأكدت الدراسة على دور الثقة لتسهيل نقل معلومات مستخدمي خدمات الإنترنت وأنه تم تقديم مقترحات مختلفة لتيسير نقل هذه المعلومات خصوصاً في الأسواق الإلكترونية، ومن أهداف الدراسة العمل على تطوير نماذج تحليلية للمعلومات المخفية لتحليل فعالية هذه الأنظمة لبناء الثقة وكفاءتها من حيث الرعاية الاجتماعية، ومن أبرز نتائج الدراسة أن قدرة الشركات على التأثير على معتقدات المستهلكين حول الثقة تعتمد على ما إذا كانت الشركات لديها القدرة على إرسال إشارات بلا غموض إلى

مستخدمي خدمات الإنترنت فيما يتعلق بحماية الخصوصية، كما كشفت الدراسة على أنه يمكن أن تؤدي الإشارات الغامضة إلى انهيار ثقة المستهلك، في حين أن وضوح ومصداقية الإشارة يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الثقة، وخرجت توصيات الدراسة لتؤكد على ضرورة توفير مستويات عالية من حماية الخصوصية مع الاهتمام بتعويض المستهلكين عن استخدام بياناتهم الحساسة من خلال الأسعار المنخفضة، والعمل على اتباع نهج محدد لحماية الخصوصية على غرار تلك المعتمدة في الاتحاد الأوروبي (Tang, Z., Hu, Y.J., & Smith, M.D., 2005). ومن الواضح أن هذه الدراسة تعالج سياسة الخصوصية وحمايتها من منظور السوق الإلكترونية لحماية بيانات المستهلكين مما يدل على التقائها في نقاط الخصوصية وخطورتها مع موضوع الدراسة الحالية إلا أنها وجهت اهتمامها إلى فئة بعينها وهم رواد المواقع الإلكترونية التسويقية وهو ما يؤكد على تباين موضوعها عن موضوع الدراسة الحالية من حيث نوعية المواقع وكذلك فئة ومجتمع الدراسة ذاته، فضلاً عن الأغراض الرئيسية لاستخدام هذه المواقع من قبل المشتركين بها.

٢- أما الدراسة الثانية (٢٠٠٥م) فقام بها باحثان في جامعة ميشيغان **University of Michigan** بالولايات المتحدة الأمريكية وتناولت معالجات الخصوصية لمواقع الشبكات الاجتماعية، ومن أهدافها الرئيسية تحليل الخصوصية باعتبارها مشكلة كبيرة في مواقع الشبكات الاجتماعية على الإنترنت، ولإنجاز هذه المهمة عمل الباحثان على جمع بيانات مفصلة عن الخصوصية من خلال (٤٥) مستخدماً حقيقياً على فيسبوك، وأكدت الدراسة على وجود مستخدمين لمواقع مثل: فيسبوك **Facebook** لديهم القدرة على التحكم وضبط من يمكنهم رؤية بياناتهم وملفاتهم الشخصية، في حين أن البعض وجد صعوبة في تحديد هذا النوع من سياسات ضبط وتخزين البيانات والملفات الشخصية، وكشفت نتائج الدراسة عن ميول واتجاهات المستخدمون الحقيقيون إلى تصور تفضيلات الخصوصية الخاصة بهم والتي يمكن استخراجها

بسهولة من تحليل بيانات الشبكة الاجتماعية باستخدام التقنيات الموجودة، كما يمكن ومن خلال السياسات المتبعة إعداد خصوصية عالية الدقة باستخدام مدخلات المستخدم دون الاعتماد على أدوات كثيرة كما هو الحال في السياسة المتبعة حالياً؛ ومن توصيات الدراسة ضرورة اعداد قالب لتصميم معالج خصوصية الشبكات الاجتماعية و ذلك بناءً على متابعة المستخدمين الحقيقيين فيما يتعلق بتفضيلات الخصوصية المتعلقة بهم على أساس مجموعة ضمنية من القواعد، إمكانية تصميم وبناء نموذج التعلم الآلي الذي يصف بإيجاز تفضيلات مستخدم بعينه، ومن ثم استخدامه لتكوين إعدادات خصوصية المستخدم بطريقة تلقائية (Fang, L. & LeFevre, K., 2010). وتلتقي هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في كونها تلمس جانب مهماً لاسيما في سياسة الخصوصية وآليات التعامل معها من جانب مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي دون تحديد فئة بعينها ولا التعمق في الكشف عن خطورة بعض بنود سياسة الخصوصية أو قياس مدي تأثير ذلك على التفاعل والتشارك المعرفي لدي مجتمع الدراسة الحالية.

٣- استعرضت الدراسة الثالثة (٢٠٠٦م) المجتمعات التخيلية وتحديدًا من خلال تناول محاور ثلاثة هي الوعي، تشارك المعلومات، والخصوصية على فيسبوك، وأكدت الدراسة على أن الشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت شهدت نموًا هائلًا في السنوات الأخيرة، وأشارت إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي تثير مخاوف تتعلق بالأمن والخصوصية واستخدمت الدراسة المنهج المسحي بغرض دراسة عينة من أعضاء الفيس بوك في مؤسسة أكاديمية أمريكية، وتم إجراء مقارنة لبيانات المسح اعتماداً على المعلومات التي تم استرجاعها من الشبكة نفسها، وهدفت الدراسة إلى تحليل الاختلافات الديموجرافية والسلوكية بين مجموعات أعضاء الشبكة وغير الأعضاء، إلى جانب بيان تأثير مخاوف الخصوصية على سلوك الأعضاء، وخلصت الدراسة إلى أن مخاوف خصوصية الفرد ليست سوى مؤشر ضعيف على عضويته

في الشبكة، وأن بعض الأعضاء تمكنوا من ضبط مخاوفهم المتعلقة بالخصوصية من خلال الثقة في قدرتهم على التحكم في المعلومات التي يقدمونها، كما كشفت عن وجود أدلة على المفاهيم الخاطئة للأعضاء حول الحجم الفعلي للمجتمع عبر الإنترنت وتكوينه، وكذلك حول ظهور ملفات البيانات الشخصية للأعضاء (Acquisti, A., & Gross, R., 2006). ومن المؤكد أن هذه الدراسة تنحصر في تحليل اتجاه محدد لفئة بعينها من الكليات والمدارس الثانوية دون تفرقة وبشكل عام دون التعرض لفئة الدراسة الحالية، إلى جانب تركيزها علي بيان خطورة كشف البيانات الشخصية للأعضاء المشتركين في الموقع بين بعضهم البعض وليس بنود سياسة الخصوصية التي يخضع لها الجميع ولا يتمكنون من التحكم فيها بأي شكل من الأشكال، فضلاً عن عدم التعرض لقياس مدي الوعي بسياسة ضبط وتخزين بيانات الخصوصية ومدي تأثير ذلك على التشارك المعرفي فيما بينهم.

٤-تتاولت الدراسة الرابعة (٢٠٠٨م) حماية المعلومات الخاصة في الشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت، ومن أهدافها دراسة البيانات الشخصية للأفراد المشتركين بالشبكات الاجتماعية من منطلق أن الخصوصية أصبحت ذات أهمية خصوصاً مع اكتساب خدمات الشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت المزيد من الشعبية، وتحديد مدي إمكانية استنتاج قيم السمة الشخصية بدقة عالية لمجموعة من الأصدقاء ذوي الصلة والاهتمام المشترك داخل الشبكة الاجتماعية، بالإضافة إلي دراسة وتحليل كمية المعلومات المطلوبة لعدد من ملفات الأعضاء بلغ عددهم (٦٦٧٦٦) ملفاً شخصياً، وأظهرت نتائج الدراسة أن العلاقات السببية بين الأصدقاء في الشبكات الاجتماعية يمكن أن تكون على غرار "الشبكة البايزية" **Bayesian network** باعتبارها نموذج للشبكات الاجتماعية، وهي عبارة عن نموذج الغرض منه الاستدلال الديناميكي "الاستدلال البايزي" للعثور على أقصى تفسير ممكن، والوصول لأعلي درجات في دقة الاستدلال من خلال مقارنة القيم المتوقعة مع القيم الفعلية، كما كشفت نتائج

المحاكاة والدراسات التحليلية أن التعديلات الانتقائية للشبكة الاجتماعية وفقا لقاعدة الحماية المقترحة هي أكثر فعالية بكثير من التعديلات العشوائية، وأوصت الدراسة بضرورة تصميم وتنفيذ مخططات لحماية المعلومات الخاصة عن طريق إخفاء المعلومات بشكل انتقائي استنادا إلى خصائص الشبكة الاجتماعية، والعمل على تصميم نموذج إخفاء الهوية يفرض قيوداً للكشف عنها مع وضع تقنيات لمنع الهاكرز من استنتاج المعلومات الخاصة من الشبكات الاجتماعية (He, J., & Chu, W., 2008). وتلتقي هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في التركيز على سياسة الخصوصية وحماية بيانات المشتركين لكنها تتفاوت في درجات وطبيعة المعالجة وكذلك نوعية وفئة الدراسة الحالية وتحديد مدي سياسة الخصوصية على التفاعل ومشاركة المعرفة.

٥- دارت الدراسة الخامسة (٢٠١١م) حول قانون وسياسة الخصوصية على الإنترنت: التنظيم، التنظيم الذاتي، أو التنظيم المشترك، ومن أهداف الدراسة الوقوف على قوانين وسياسة الخصوصية المتبعة لمستخدمي شبكة الإنترنت وتحديد التهديدات التي تتعرض لها الخصوصية عبر الإنترنت، إلى جانب التعرف على جهود دول الاتحاد الأوربي في قوانين حماية البيانات الخاصة بها، ومن نتائج الدراسة الكشف عن الجهود المبذولة في التغلب على التهديدات التي تتعرض لها بيانات الخصوصية عبر الإنترنت؛ وكذلك قيام مزودو خدمات الإنترنت بجمع وتخزين المزيد من المعلومات الشخصية، بالإضافة إلى تحديد مدي أهمية وخطورة خصوصية البيانات المتاحة على الإنترنت والتي أدت إلى مراجعة للقانون الأميركي ذاته حيث تُعد واحدة من أعمق التغييرات في المجتمع الأميركي في الآونة الأخيرة وفقاً للدراسة ذاتها (Bowie, N., & Jamal, K., 2006). وتلتقي هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في الاهتمام بالتهديدات التي يتعرض لها مستخدمي خدمات الإنترنت من جانب مزودي الخدمة والاطلاع على الخصوصية وتزايد هذا الأمر لدرجة الخطورة والتهديد الدائم لكن الدراسة الحالية تختلف عنها في عدم التعرض لدراسة الخصوصية في الإطار

التشريعي والقانوني لدولة ما أو مجموعة من الدول حيث تركز علي فئة بعينها وبيان مدي وعيهم بها وتأثير ذلك علي تفاعلهم وتشاركتهم، كما أن الدراسة الحالية لا تهتم بدراسة الخصوصية علي مواقع الانترنت بشكل عام ولكنها تنصب علي بنود الخصوصية علي مواقع التواصل دون سواها علي شبكة الإنترنت.

٦- قامت الدراسة السادسة (٢٠١٤م) علي أساس تجربة ميدانية لتنبهات الخصوصية للفيس بوك Facebook ومن أهداف الدراسة تنفيذ وتصميم تعديلين لتغيير واجهة الويب الخاص بموقع الفيس بوك Facebook لإزالة الخوف من نشر معلومات وبيانات المشتركين والتي من شأنها دفع المستخدمين إلى تدقيق النظر في المحتوى والجمهور الذي سُنطرح له بياناتهم ومعلوماتهم، وتغييرات إعدادات الخصوصية، واستغرقت الفترة الزمنية للدراسة (٦) أسابيع مع (٢٨) مستخدماً للفيس بوك، بتحليل تفاعلات المشاركين مع التنبهات والمحتوى وذلك من خلال مشاركتهم والآراء التي تم جمعها بعد استطلاع آراء المشاركين في التجربة. ومن نتائج الدراسة أن التنبهات المتعلقة بشأن نشر المحتوى الخاص بالجمهور أصبح تحت سيطرة المستخدمين من ناحية وأن منع الإفصاح عن المنشورات غير المقصودة يتم دون عبء كبير من ناحية أخرى، وخلصت الدراسة في توصياتها إلى ضرورة طرح المناقشات بشأن التحديات لتصميم وتقييم النظم لمساعدة المشتركين، الي جانب اعداد آليات ظهور التنبهات، وأن تعمل التنبهات بشكل صحيح بحيث لا تتداخل مع قابلية استخدام وموثوقية النظام. وألا يتوقف عمل تنبيهات الخصوصية على مواقع التواصل كالفيس بوك وتويتر... الخ بل ينبغي أن تمتد إلى لأنواع أخرى مثل: التجارة الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية (Wang, Y., et al., 2014). ومن المؤكد أن هذه الدراسة تلتقي مع موضوع الدراسة الحالية في طبيعة الموضوع وخصوصاً تحليل لبعض التنبهات المتعلقة بالخصوصية على موقع الفيس بوك ولكن الدراسة الحالية تُجري على عدة مواقع للتواصل الاجتماعي وفقاً للاستخدام من قبل مجتمع الدراسة،

كما أنها أجريت على (٢٨) مستخدم ذوي اهتمامات ووظائف متباينة على خلاف الدراسة الحالية التي تُجري على فئة بعينها دون سواها، فضلاً عن اختلاف الأغراض والاهداف التي تختلف عن موضوع الدراسة الحالية.

٧-اهتمت الدراسة السابعة (٢٠١٨م) بموضوع تجاهل سياسات الخصوصية وشروط خدمة الشبكات الاجتماعية، ومن أهداف هذه الدراسة تناول سياسة الخصوصية وسلوك قراءة سياسة شروط الخدمة من خلال دراسة تجريبية تهدف إلى تقييم مدى تجاهل الأفراد عند الانضمام إلى خدمة الشبكات الاجتماعية، وقد كشفت الدراسة عن تخطي ٧٤٪ من الأفراد لسياسة الخصوصية كما تبين أن متوسط سرعة قراءة الكبار لسياسة الخصوصية بلغ (٢٥٠-٢٨٠) كلمة في الدقيقة الواحدة، ومن نتائج الدراسة أن متوسط وقت قراءة سياسة الخصوصية بلغ (١٧) ثانية فقط، في حين كان متوسط وقت قراءة شروط الخدمة (٥١) ثانية. كما تبين من خلال نتائجها موافقة معظم المشاركين بخدمات الشبكات الاجتماعية على سياسة الخصوصية ونسبة كبية بلغت ٩٧٪، بينما كانت الموافقة على شروط الخدمة كبيرة حتى وإن جاءت بنسبة اقل من سابقتها حيث بلغت ٩٣٪ من إجمالي المشتركين، كما اشارت النتائج النوعية إلى أن المشاركين ينظرون إلى السياسات على أنها مصدر إزعاج، وأوصت الدراسة بأن معدل قراءة سياسة الخصوصية يجب أن يستغرق (٢٩-٣٢) دقيقة على الأقل، أما الاطلاع على شروط الخدمة فينبغي أن يستغرق من ١٥-١٧ دقيقة (Obar, J.A., & Oeldorf-Hirsch, A., 2020). ومن خلال عرض الدراسة السابقة يتبين مدى التقاء هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في التأكيد على ضرورة الوعي بنود سياسة الخصوصية ومدى انزعاج الأفراد بشكل عام من سياسات أمن وتخزين البيانات الشخصية لهم، وأن ثمة جوانب الاختلاف واضحة في تحديد فئة بعينها وتحديد مدى الوعي بسياسة الخصوصية ونودها المختلفة ونوعية البيانات التي تخزنها مواقع التواصل من خلال الأجهزة المستخدمة وتأثير ذلك على التشارك المعرفي فيما بينهم.

٨-تناولت الدراسة الثامنة (٢٠١٩م) ممارسات خصوصية المعلومات في الحكومة الإلكترونية، ومن أهدافها تحليل واقع ممارسات خصوصية المعلومات في الحكومة الإلكترونية في بلد أفريقي من أقل البلدان نمواً -من حد قول القائمين علي الدراسة- وهي دولة رواندا، على اعتبار أن خصوصية المعلومات قضية حاسمة بالنسبة لتطوير الحكومة الإلكترونية حيث يؤثر عدم وجودها سلباً على ثقة المستخدمين واعتماد الحكومة الإلكترونية، وأن كسب ثقة المستخدمين يتطلب توفير ضمان موثوق للخصوصية من خلال تنفيذ ممارسات حماية خصوصية المعلومات الكافية، وكان من أهدافها أيضاً تقييم حالة برنامج الممارسات العامة القائمة في الحكومة الإلكترونية في رواندا، باستخدام مبادئ الخصوصية الدولية كمؤشر أساسي للتقييم، واعتمدت الدراسة في جمع البيانات المطلوبة على المقابلات الشخصية، واتضح من نتائج الدراسة قلة فعالية برنامج الممارسات العامة القائمة وتأثيرها في ضمان حماية خصوصية مستخدمي الخدمات الحكومية الإلكترونية في رواندا، وبناءً عليه أوصت الدراسة بضرورة حماية خصوصية المعلومات في الحكومة الإلكترونية من خلال تقديم مقترحات للتخفيف من الثغرات الواضحة في خصوصيات البيانات والمعلومات والتي من شأنها انتهاك الخصوصية أحياناً (Mutimukwe, C., Kolkowska, E., & Grönlund, Å., 2019). ومن خلال استعراض محاور هذه الدراسة يتضح تباينها التام عن موضوع الدراسة الحالية من حيث المنطقة الجغرافية وتبعية المواقع ذاتها ما بين ما بين مواقع حكومية وبين مواقع التواصل الاجتماعي إلى جانب الاتجاهات والهدف الرئيس في كلتا الدراستين، وإن كان من النقاء بينهما فيبدو جلياً في الاهتمام بخصوصية المعلومات بوجه عام ولم يتحدد في فئة بعينها بل على جميع فئات المستخدمين لمواقع الحكومة الإلكترونية.

٩- اهتمت الدراسة التاسعة (٢٠٢٠م) بقياس مدي إساءة استخدام البيانات من قبل تطبيقات الجهات الخارجية على الشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت، وأطلقت

عليها "تطبيقات الطرف الثالث" ومن أهداف الدراسة تحديد مدى قدرة تطبيقات الجهات الخارجية التي يُمكنها من الوصول إلى البيانات الشخصية لعدد كبير من المستخدمين، والتعرف على مدى إساءة استخدام البيانات التي تمت مشاركتها مع تطبيقات الجهات الخارجية وتحديدًا على فيس بوك وذلك من خلال مشاركة عنوان البريد الإلكتروني المرتبط بحساب فيس بوك عن طريق تثبيت تطبيق تابع لجهة خارجية مع مراقبة رسائل البريد الإلكتروني المستلمة. ومن نتائج الدراسة وجود نقص كبير في طرق الكشف عن إساءة استخدام البيانات بشكل منهجي من قبل تطبيقات الجهات الخارجية على الشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت وذلك بعد استخدام برامج للمراقبة لعدد (١٠٢٤) حساباً على الفيس بوك بما في ذلك برامج الفدية الضارة **Ransom ware** والرسائل غير المرغوب فيها والاعلانات المستهدفة. وأوصت الدراسة بتصميم وتنفيذ برمجيات للكشف عن إساءة استخدام البيانات المشتركة مع تطبيقات الطرف الثالث بحيث يتم ربطه بحساب المستخدم ثم يراقب استخدامه عبر قنوات مختلفة بعد مشاركته مع تطبيق الطرف الثالث (Farooqi, S., et al., 2020). من المؤكد ان هذه الدراسة صببت اهتمامها على برامج المراقبة التي يُفترض تطبيقها لحماية وتتبع بيانات الخصوصية للمستخدمين ومدى إساءة استخدامها وهذا جانب الالتقاء الوحيد بعيداً عن الجوانب المختلفة للدراسة الحالية سواء الفئة او بنود السياسة ذاتها ومدى الوعي بها وتأثيرها على التشارك المعرفي من قبل مجتمع الدراسة.

٩. تعقيب على الدراسات السابقة:

يؤكد الباحث علي عدم تناول دراسات -عربية أو أجنبية -لموضوع الدراسة الحالي في مجمله إلى حد كبير، لكن ثمة دراسات تناولت جوانب ومحاور ذات صلة بموضوع الدراسة الحالية بشكل مباشر أو غير مباشر، وليس من شك في أن استعراضها ودراساتها يُفيد الدراسة الحالية ويزيد من أهميتها، ومن الثابت وجود دراسات عربية وأجنبية أخرى بعيدة الصلة عن موضوع الدراسة الحالي وأنها ليست

ذات بال لذا نحاها الباحث جانباً، فضلاً عن أن عرضها لن يعدو عن كونه عبئاً على معالجة محور الدراسات السابقة.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة:

١. مفهوم الوعي: Awareness

يؤكد الباحث علي أن المقصود بالوعي في الدراسة الحالية هو: الوعي أو بما يُعرف بـ "الدراية" أو ما يُطلق عليه البعض بالمعرفة المعلوماتية وهو مجموعة القدرات المتكاملة التي تشمل اكتشاف وتحديد المعلومات المراد الحصول عليها، وفهم كيفية إنتاج المعلومات والقدرة على تقييمها، والاستعداد لاستخدام المعلومات في تكوين معرفة جديدة والمشاركة الفعالة والأخلاقية في مجتمعات المعرفة والتعلم.

(<https://www.dbq.edu/library/forfacultyandstaff/informationliteracy>)

وفي إطار الدراسة الحالية ينصب مفهوم الوعي على مدي دراية أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكل بنود سياسة الخصوصية التي أقرتها مؤسسات مواقع التواصل الاجتماعي كشرط للدخول إليها؛ فالوقت متاح أمامه لمراجعتها وتنفيذها من بدايتها وحتى نهايتها قبل الإقرار بالموافقة عليها.

٢. سياسة الخصوصية: The Privacy

سياسة الخصوصية هي مجموعة من الضوابط والشروط والإجراءات المتبعة من قبل المؤسسات والشركات المصممة لتطبيقات التواصل الاجتماعي والتي تكفل لها تحديد هوية المستخدمين والحفاظ على أمن حساباتهم وبياناتهم، مع العمل على جمع وضبط وتنظيم كافة البيانات والمعلومات التي يتبادلها الأفراد بغرض تحسينها، فضلاً عن استغلالها في تحديد الاحتياجات الفعلية والمحتملة للمستخدمين لخدمة أغراض التسويق والترويج لمنتجاتها (Aguenza, B.B., 2012). ويمثل ظهور الإنترنت تحدياً جديداً لاستخدام المعلومات والوصول إليها والتفاعل معها لما ينطوي ذلك على حفظ وتخزين بيانات البيانات الشخصية وبيانات التصفح وإمكانية استغلالها ومشاركتها من

خلال المؤسسات المعنية بمواقع الويب بما تقتضيه بنود سياسة الخصوصية في التصفح والبحث عن المعلومات وفق آليات واستراتيجيات بعينها (Tang, Z., Hu,) (Y.J., & Smith, M.D., 2005).

ويذكر دينيس هيرش (Dennis Hirsch 2011) أن لجنة التجارة الفيدرالية (FTC) الأمريكية كانت قد بدأت تحقيق سري في تسريبات بيانات مستخدمي موقع فيسبوك، وكذلك بيانات بنود الخصوصية المدرجة بها، لما لها من خطورة على المعلومات الشخصية للمستخدمين وانتهاك الخصوصية بشكل غير قانوني، وفي عام ١٩٩٥م بدأت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في تبني نهج جديد في قوانين حماية البيانات الخاصة بها، حيث تعمل الحكومة والمؤسسات المعنية معاً لتطوير وتطبيق قواعد الخصوصية، وقد تم تحليل شامل لهذه القوانين (قوانين الخصوصية) أثناء القيام بمراجعة القانون في الولايات المتحدة، ومن ثم تطوير طريقة أصيلة لتصنيفها وفهمها. (P. 439)

وتؤكد كلاً من ليفينستون وهيلسبر (٢٠٠٧) Livingstone & Helsper أنه عند الانخراط في التعامل مع شبكات التواصل الاجتماعي وبشكل غير مدروس فحتماً سيواجه المستخدم مجموعة من التحديات نتيجة إعطاء بيانات شخصية، كما أنه سيكون محفوفاً بالعديد من المخاطر التي تواجهه في سبيل حماية معلوماته الشخصية والتخلص من الهجمات الشرسة المستمرة على بياناته، بالإضافة إلى حماية خصوصياته في التشارك المعرفي وحقوقه في الملكية الفكرية.

إن أحد البدائل المقترحة في الوضع الراهن هو أتمته أو استخلاص التفاصيل البارزة بشكل شبه آلي من النصوص الواردة في بنود سياسة الخصوصية، وذلك باستخدام مجموعة التعهد الجماعي، واللغة الطبيعية المستخدمة في المعالجة والتعلم الآلي. ومع ذلك، كان هناك ندرة نسبية من مجموعات البيانات المناسبة لتحديد الممارسات في سياسات الخصوصية (Wilson, S., et al, 2016). وغالباً يتم تجاهل

بنود سياسة الخصوصية بالمواقع من قبل مستخدمي الإنترنت، لأن هذه البنود تكون طويلة وصعبة الفهم، ومع ذلك فإن أهمية الخصوصية تستدعي مزيداً من الاهتمام المطلوب باعتبارها ملزمة كاتفاق قانوني بين مسؤولي المواقع ومستخدميها، ويُعد غموض هذه السياسة تحدياً كبيراً لمستخدمي الإنترنت وكما أنه يكتسب أهمية كبيرة من قبل القائمين على إعدادها لحفظ الحقوق والواجبات لكلا الطرفين.

٣. مؤسسات مواقع التواصل الاجتماعي: Social Network Sites Institutions

والمقصود بمؤسسات مواقع التواصل الاجتماعي (Social Network Sites) هي المؤسسات والشركات المصممة لمجموعة التطبيقات التقنية التي أنتجتها وأتاحتها على الشبكة العنكبوتية بغرض التواصل الاجتماعي بين الأفراد والهيئات وتبادل البيانات والمعلومات وفق سياسات وشروط وضوابط محددة، ومن أمثلتها: فيس بوك، واتس أب، توتير... إلخ.

وجرت العادة أن تهتم مؤسسات مواقع التواصل الاجتماعي بدعم تطبيقاتها للاستخدام في الجوانب التعليمية، وبالتالي ينبغي أن يهتم الأكاديميون والمؤسسات الأكاديمية بالاستفادة من استخدام هذه التطبيقات في تعزيز التميز الأكاديمي، إذ انها تمكن الفرد من الوصول بسهولة إلى معلومات غير محدودة، وإنشاء الاتصال، ومشاركة الأفكار ومقاطع الفيديو، ويمكنه أيضاً المشاركة في التعلم التفاعلي.

(Salvation, M., & Adzharuddin, N.A., 2014)

٤. مواقع التواصل الاجتماعي: Social Network Sites (SNSs)

ظهرت مواقع الشبكات الاجتماعية كمنصة قائمة على الويب لعرض الملفات الشخصية الفردية ومشاركة المعلومات والصور ومقاطع الفيديو والتجارب بين مستخدمي الإنترنت بالإضافة إلى تكوين علاقات وتبادل الرسائل فيما بينهم... إلخ، وتعرف مواقع التواصل الاجتماعي ببرمجيات التفاعل الاجتماعي (Social collaboration software) باعتبارها تدعم التواصل في الفضاء الإلكتروني بهدف

التفاعل والتشارك المعرفي لأنها تتطوي على التفاعل المباشر وغير المباشر سواء كان الاتصال بواسطة الكتابة أو الاتصال الصوتي أو المرئي (Mazman, S.G., & Usluel, Y.K., 2009) ومن المؤكد أن مواقع الشبكات الاجتماعية (SNSs) ساهمت في جذب انتباه الأكاديميين والباحثين بشكل متزايد خلال السنوات الأخيرة حيث تعمل المؤسسات المسؤولة عن مواقع التواصل الاجتماعي على إثارة اهتمامهم من خلال مزايا هذه المواقع وتسهيل وسائل الوصول إليها والتفاعلات الشخصية ومشاركة المعلومات. (Boyd, D., & Ellison, N., 2010)

٥. ملفات تعريف الارتباط: Cookies

عبارة عن ملفات نصية صغيرة تحتوي على سلسلة من الأحرف التي يمكن وضعها على جهاز الكمبيوتر أو الجهاز المحمول الذي تستخدمه حتى تتمكن مواقع التواصل الاجتماعي من تحديد جهاز الكمبيوتر أو الجهاز المحمول ومعرفة بيانات الوصول التي يستخدمها المشتركين للولوج إلى هذه المواقع، ويتم استغلال هذه البيانات لمساعدة المشتركين في تحديد المحتوى التسويقي المناسب لاهتمامات المشتركين ومساعدتهم في التنقل بين الصفحات بكفاءة.

(<https://help.instagram.com/1896641480634370?ref=ig>)

وتجدر الإشارة إلى أنه وبموجب بعض البنود المدرجة بهذه الملفات أصبح بالإمكان نسخ ونقل البيانات الشخصية للمشاركين فيها، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تطور إلى إمكانية استغلال هذه المعلومات طالما أقر المستفيد من الخدمة بالموافقة عليها ودون وعي أو دراية بتفاصيل كافة البنود.

وأكدت احدي الدراسات المعنية بملفات تعريف الارتباط أن ٦٢.١٪ من مواقع الويب في أوروبا تعرض الآن إشعارات الموافقة على ملفات تعريف الارتباط، بزيادة ١٦٪ عن شهر يناير ٢٠١٨، هذه الإشعارات من شأنها تنبيه المستخدمين باستخدام ملفات تعريف الارتباط في الموقع وممارسات تتبع المستخدم، ومن خلال تحليل ملفات

الارتباط المتاحة ب (١٦) تطبيقاً تبين أن القانون العام لحماية البيانات (GDPR) للاتحاد الأوروبي جعل الويب أكثر شفافية، ولكن لا يزال هناك نقص في الآليات الوظيفية والقابلة للاستخدام من قبل المستخدمين للموافقة على معالجة بياناتهم الشخصية على الإنترنت أو رفضها. (Degeling, M., et al., 2019)

٦. التشارك المعرفي: Knowledge sharing

يُعد تبادل المعرفة [KS] جزءاً أساسياً من إدارة المعرفة [KM] حيث يعد الاستخدام الفعال للمعرفة مكوناً رئيسياً في جميع المؤسسات التعليمية، ويتطلب استخدام المعرفة بشكل صحيح في فهم متطلبات المؤسسة والعمل على تطويرها، فمجرد توافر أجزاء بسيطة وغير مترابطة من المعلومات ليس معرفة في حد ذاته ولا يمكن أن يعالج متطلبات المؤسسة بشكل مناسب، وفي ظل التطورات الرقمية تسعى المؤسسات الأكاديمية على دعم تبادل المعرفة بين الأفراد وتعزيز الفاعلية الوظيفية. (Paloti, R., G., 2010)

ويري عبد العال ومغاوري نقلاً عن (Isika, N., Ismail, M.A., & Khan, A.F., 2013) أن أهمية التشارك المعرفي تزداد بين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم باعتباره يُمثل انتاجهم الفكري من ناحية إلى جانب تحقيق الميزة التنافسية بالجامعات من ناحية أخرى وهذا في جوهره يمثل الهدف الرئيس من التشارك المعرفي والذي ينطوي بطبيعة الحال على أهداف فرعية أخرى مثل:

أ- تعزيز القدرة الاستيعابية والابتكار والقدرات المعرفية الأخرى.

ب- تحويل المعارف الفردية إلى معارف تنظيمية تدور في إطار هيكلي منظم.

ج- تطوير المسارات المهنية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم نتيجة التشارك المعرفي والاستفادة من ارتفاع مستوي الأداء.

د- الحفاظ على المعارف التي يمكن افتقادها نتيجة خروج بعض أعضاء هيئة التدريس سواء للانداب أو الإعارة. (ص.٧٩)

ويؤكد بعض الباحثين على وجود أربعة عوائق أمام المشاركة الناجحة ونقل المعرفة: الجهل من طرفي النقل، والقدرة الاستيعابية، عدم وجود علاقة بين مزود الخدمة والمتلقي، وبطء معدل التبني أي التبني القانوني المعني بنقل جميع الحقوق والمسؤوليات بشكل مستمر. (Serban, A.M. and Luan, J., 2002, p.12)

ثالثاً: الدراسة الميدانية:

تغطي جامعه جنوب الوادي محافظتي قنا والبحر الاحمر (الغردقة) ويقع الحرم الرئيسي في مدينه قنا، بدأت الدراسة بها في أكتوبر ١٩٧٠. كفرع من جامعة أسيوط وتم فصلها بالقرار الجمهوري رقم (٢٣) الصادر في ٢ يناير ١٩٩٥م. ويبلغ عدد الكليات والمعاهد التابعة لجامعة جنوب الوادي حتى تاريخ اعداد الدراسة الحالية (٢٠ كلية) ومعهدين، وقد تم استبعاد أعضاء هيئة التدريس بكل من المعهد الفني للتمريض والمعهد الفني الصحي حيث يتم انتداب أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم للتدريس من كليات الجامعة كالتب والطب والصيدلة والعلاج الطبيعي والصيدلة والعلوم وغيرهم بما يُعد تكراراً لما تم تعداده من قبل.

ويبلغ إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم (١٧٨٦) عضواً وفقاً لما هو متاح على الصفحة الرئيسية للجامعة حتى ٣٠ يوليو ٢٠٢١. (<http://www.svu.edu.eg/ar>) أما توزيعهم على كليات الجامعة فقد لجأ الباحث إلي الصفحات الرسمية للكليات لحصر العدد الإجمالي لكل كلية على حدة كما هو موضح بالجدول رقم (٢) حيث يتضمن العدد الإجمالي مع بيان وعدد مجتمع الدراسة من كل كلية على حدة.

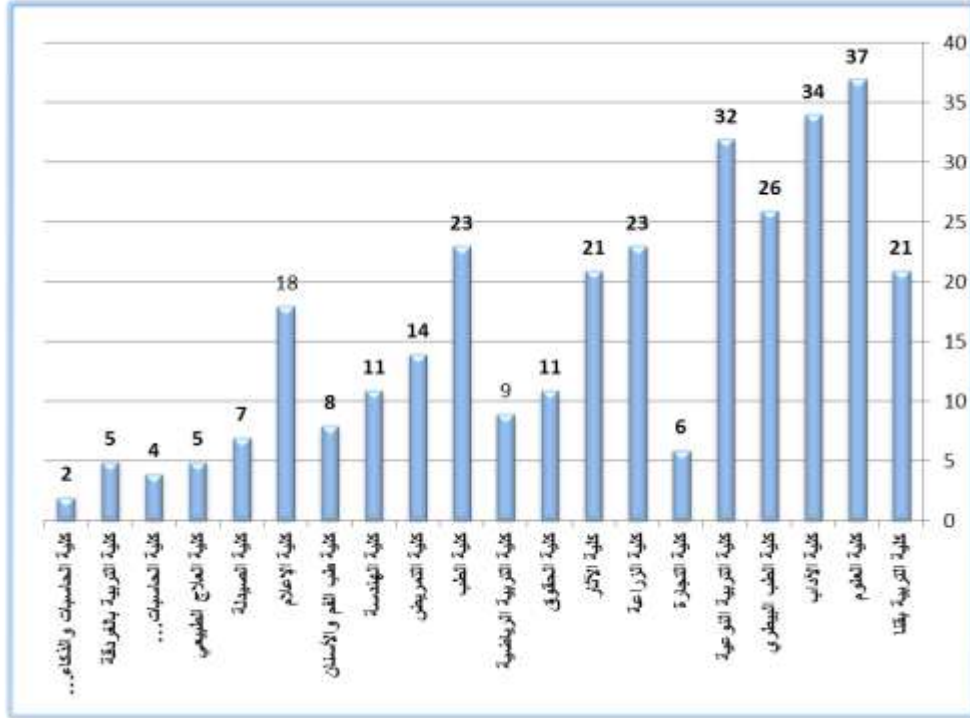
مدي وعي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة جنوب الوادي بسياسة الخصوصية

جدول رقم (٢) توزيع أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم على كليات الجامعة

م	الكلية	عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم	عدد مجتمع الدراسة من كل كلية	النسبة المئوية من إجمالي مجتمع الدراسة (٣١٧)
1-	كلية التربية بقنا	106	21	6.6%
2-	كلية العلوم	324	37	11.7%
3-	كلية الآداب	216	34	10.7%
4-	كلية الطب البيطري	115	26	8.2%
5-	كلية التربية النوعية	107	32	10.1%
6-	كلية التجارة	55	6	1.9%
7-	كلية الزراعة	79	23	7.3%
8-	كلية الآثار	59	21	6.6%
9-	كلية الحقوق	39	11	3.5%
10-	كلية التربية الرياضية	36	9	2.8%
11-	كلية الطب	338	23	7.3%
12-	كلية التمريض	53	14	4.4%
13-	كلية الهندسة	64	11	3.5%
14-	كلية طب الفم والأسنان	49	8	2.5%
15-	كلية الإعلام	47	18	5.6%
16-	كلية الصيدلة	24	7	2.2%
17-	كلية العلاج الطبيعي	25	5	1.6%
18-	كلية الحاسبات والمعلومات بقنا	16	4	1.3%
19-	كلية التربية بالغردقة	29	5	1.6%
20-	كلية الحاسبات والذكاء الاصطناعي بالغردقة	5	2	0.6%
	الإجمالي	1786	317	100%

حجم العينة وفقاً لمواقع تحديد حجم ونسبة العينة هو (٣١٧) وهو ما يمثل نسبة ١٧٪ تقريباً.

شكل رقم (١) يوضح أعداد مجتمع الدراسة بكل كلية في جامعة جنوب الوادي



من خلال دراسة الجدول رقم (١) يمكن الخروج بمؤشرات عامة على النحو التالي:

- يحتل أعداد هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية العلوم المرتبة الأولى من حيث العدد الكلي وعدد مجتمع الدراسة بنسبة ١١.٧٪ يليها في المرتبة التالية كلية الآداب بنسبة ١٠.٧٪، ثم جاءت كلية التربية النوعية في المرتبة الثالثة بنسبة ١٠.١٪ وفي المرتبة الرابعة كلية الطب البيطري بنسبة ٨.٢٪ ثم توالى بقية الكليات في المراتب التالية بنسب أقل من سابقتها واحتلت كلية الحاسبات والمعلومات بقنا المرتبة قبل الأخيرة بنسبة ١.٣٪ من إجمالي مجتمع الدراسة، وجاءت كلية الحاسبات والمعلومات بالغردقة في المركز الأخير بنسبة ٠.٦٪ من إجمالي عدد العينة.

ويرى الباحث أن السبب الرئيس في هذه النتائج يرجع إلى العدد الإجمالي لأعضاء هيئة التدريس بكل كلية حيث تتفاوت الأعداد بها نظراً لقدم النشاط والتأسيس من ناحية وعدد الأقسام العلمية المتاحة بها من ناحية أخرى، وهو ما انعكس في الردود علي

الاستبانة؛ فكلما زاد عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالكلية كلما زاد عدد الاستبانات الواردة منها، باستثناء كلية الطب البشري إذ أنه وبالرغم من حداثة نشأتها إلا أنها تشهد ارتفاعاً ملحوظاً في عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بها نظراً لتعدد الأقسام الأكاديمية والإكلينيكية بها، ومع ذلك لم ترد للباحث سوي (٢٣) استمارة بنسبة بلغت ٧.٣٪ من إجمالي عدد مجتمع الدراسة وهو ما لا يتناسب مع العدد الإجمالي بها ويرجع ذلك -من وجهة نظر الباحث- إلى كثرة المهام الأكاديمية والبحثية وكذلك الطبية سواء في متابعة الحالات في المستشفى الجامعي أو العيادات الخاصة.

المحور الأول: البيانات الديموجرافية لمجتمع الدراسة:

تبدأ دراسة مجتمع الدراسة من خلال تحليل سمات وخصائص مجتمع الدراسة الديموجرافية بدءاً من النوع والكلية التي ينتسبون إليها والدرجة الأكاديمية والتخصص العلمي والتي تُظهر مدي التباين في هذه البيانات بين أعضاء هيئة الدراسة ومعاونيهم الذين يُمثلون مجتمع الدراسة في كل كلية، ومن خلال الجدول رقم (٣) الذي يضم عناصر البيانات الديموجرافية لمجتمع الدراسة يمكن الخروج بالمؤشرات التالية:

جدول رقم (٣) توزيع مجتمع الدراسة وفقاً للبيانات والعناصر الديموجرافية

الرتبة	ن = ٣١٧		البيانات الديموجرافية	
	النسبة المئوية	التكرار		
١	٥٧.٧٪	١٨٣	عدد الذكور	توزيع مجتمع الدراسة وفقاً للنوع
٢	٤٢.٣٪	١٣٤	عدد الإناث	
١	٤٩.٥٣٪	١٥٧	كليات العلوم الانسانية	توزيع مجتمع الدراسة وفقاً للكليات التي ينتسبون إليها
٢	٣٢.٤٩٪	١٠٣	الكليات العملية	
٣	١٧.٩٨٪	٥٧	الكليات الطبية	

الرتبة	ن = ٣١٧		البيانات الديموجرافية	
	النسبة المئوية	التكرار		
٥	٪٩.١	٢٩	أستاذ	توزيع مجتمع الدراسة وفقاً الدرجات الأكاديمية
٤	٪١٦.٧	٥٣	أستاذ مساعد	
٢	٪٢٤.٦	٧٨	مدرس	
١	٪٢٦.٢	٨٣	مدرس مساعد	
٣	٪٢٣.٤	٧٤	معيد	
١	٪٤٩.٥٣	١٥٧	التخصصات الإنسانية والتربوية	توزيع مجتمع الدراسة وفقاً للتخصصات العلمية
٢	٪٣٢.٤٩	١٠٣	التخصصات العلمية والتطبيقية	
٣	٪١٧.٩٨	٥٧	التخصصات الطبية والصحية	

١.١ توزيع أعداد مجتمع الدراسة وفقاً للنوع:

- بلغ عدد الذكور من الأعضاء الذين يمثلون مجتمع الدراسة (١٨٣) عضو بنسبة ٥٧.٧٪ ومن ثم كان لهم نصيب أكبر في مجتمع الدراسة، بينما كان نصيب الإناث أقل من الذكور حيث بلغ عددهن (١٣٤) وبنسبة ٤٢.٣٪، وهذا أمر طبيعي نظراً لزيادة عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم من الذكور عن الإناث، إلا أنه تجدر الإشارة إلي تزايد ملحوظ في عدد المعينين من الإناث في فئة المعيدين بالجامعة في السنوات الأخيرة، ومنبع ذلك يأتي من زياد عدد الطالبات عن عدد الطلاب بشكل لافت للنظر، حيث بلغت النسبة المئوية ٦١٪ من الإناث بالقياس إلي نسبة الطلاب الذكور التي بلغت نسبتهم ٣٩٪ من العدد الكلي (تقريباً) وهذا الأمر محل دراسات علمية أخرى (الخطة الاستراتيجية لجامعة جنوب الوادي ٢٠١٨/٢٠١٩ - ٢٠٢٢/٢٠٢٣، ص. ٣٦).

٢.١ توزيع أعداد مجتمع الدراسة وفقاً للكليات التي ينتسبون إليها:

- زيادة أعداد مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكليات العلوم الإنسانية بنسبة بلغت ٤٩.٥٣٪ وتمثلت في كليات: التربية - التربية النوعية - التربية الرياضية - التجارة - الآداب - الإعلام، ويرجع السبب في ذلك إلي زيادة أعداد الكليات ذاتها من ناحية وزيادة أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بها من ناحية أخرى فضلاً عن قدم نشأتها وتأسيسها من ناحية ثالثة، وتأتي أعداد مجتمع الدراسة في الكليات العملية في المرتبة التالية بنسبة ٣٢.٤٩٪ من مجتمع الدراسة، وتمثلت في كليات: الزراعة - الهندسة - العلوم - الطب البيطري - الحاسبات والمعلومات، وجاءت الكليات الطبية في المرتبة الأخيرة بنسبة تمثلت ١٧.٩٨٪ بالرغم من زيادة أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بها ويرجع ذلك للأسباب السابق ذكرها، وتمثلت في كليات: الطب البشري - الصيدلة - طب الفم والأسنان - التمريض - العلاج الطبيعي.

٣.١ توزيع مجتمع الدراسة وفقاً للدرجة الأكاديمية:

- يُعد معاونو أعضاء هيئة التدريس في درجة مدرس مساعد أصحاب النصيب الأكبر في الرد على الاستبانة وجاءوا في المرتبة الأولى بنسبة ٢٦.٢٪ يليهم أعضاء هيئة التدريس بدرجة مدرس حيث بلغت نسبتهم ٢٤.٦٪ بين مجتمع الدراسة، وجاء المعيدون في المرتبة الثالثة بنسبة ٢٣.٤٪ وفي المرتبة قبل الأخيرة جاء الأساتذة المساعدون بنسبة ١٦.٧٪ أما المرتبة الأخيرة وبنسبة قليلة للغاية بلغت ٩.١٪ جاءت ردود الأساتذة على الاستبانة وربما يرجع ذلك لانشغالهم بالأعباء الإدارية والتدريسية ومراجعة وتحكيم الأبحاث والرسائل العلمية.

٤.١ توزيع مجتمع الدراسة وفقاً للتخصصات العلمية:

- من الملاحظ عدم اختلاف توزيع مجتمع الدراسة وفقاً للتخصصات العلمية عن ما ورد في البند المتعلق بتوزيع أعداد مجتمع الدراسة وفقاً لكليات الجامعة؛ إذ أن التخصص العلمي لعضو هيئة التدريس يرتبط بالكلية - التي ينتسب إليها - ارتباطاً

وثيقاً لا ينفك أحدهما عن الآخر، فقد كان أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم من ذوي التخصصات الإنسانية والتربوية هم الأكثر بين مجتمع الدراسة بنسبة ٤٩.٥٣٪، بينما جاء أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في التخصصات العلمية والتطبيقية في المرتبة التالية بنسبة ٣٢.٤٩٪ وأخيراً المتخصصين في العلوم الطبية والصحية في المرتبة الثالثة بنسبة ١٧.٩٨٪ من إجمالي مجتمع الدراسة.

المحور الثاني: استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من قبل مجتمع الدراسة:

يتمثل الدافع الرئيس وراء تأسيس واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي في تكوين العلاقات الاجتماعية والحفاظ عليها وتعزيزها بين القران والأصدقاء حيث كشفت إحدى الدراسات العلمية عن أن ٣١٪ من إجمالي عينة الدراسة تستخدم المواقع لهذا الدافع، أما الغرض الثاني فكان الابقاء على الاتصال والتواصل مع الأصدقاء والذي بلغت نسبته ٢١٪ وأما الثالث فكان بهدف التنشئة الاجتماعية العامة ونسبة بلغت ١٤٪ ثم تتوالى الأسباب والمبررات الفرعية الأخرى لاستخدام هذه المواقع والبالغ عددها (١٢) سبب وينسب محدودة للغاية شكلت في مجموعها ٣٤٪ من إجمالي عينة الدراسة.

(Ozok, A., & Zaphiris, P., 2009)

وبوجه عام أصبح استخدام مواقع التواصل الاجتماعي أمر مألوف ومنتشر بين الأفراد ولذا كان من باب أولي استخدامه والاستفادة منه قبل أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات في شتي البلدان وباختلاف درجاتهم الأكاديمية، على اعتبار أن الاشتراك في مواقع التواصل واستخدامها يعد أحد الركائز الأساسية لتعزيز تبادل وتشارك المعرفة فيما بينهم وبين الآخرين (Koranteng, F., & Wiafe, I., 2018).

من خلال استقراء الواقع الفعلي لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي من قبل مجتمع الدراسة يتبين ما يلي:

١.٢ ملكية حساب على مواقع التواصل الاجتماعي:

جدول رقم (٤) ملكية حساب على مواقع التواصل الاجتماعي

ن = ٣١٧		ملكية حساب على مواقع التواصل الاجتماعي
النسبة المئوية %	التكرار (ك)	
١٠٠ %	٣١٧	نعم
٠ %	-	لا
١٠٠ %	٣١٧	العدد الإجمالي

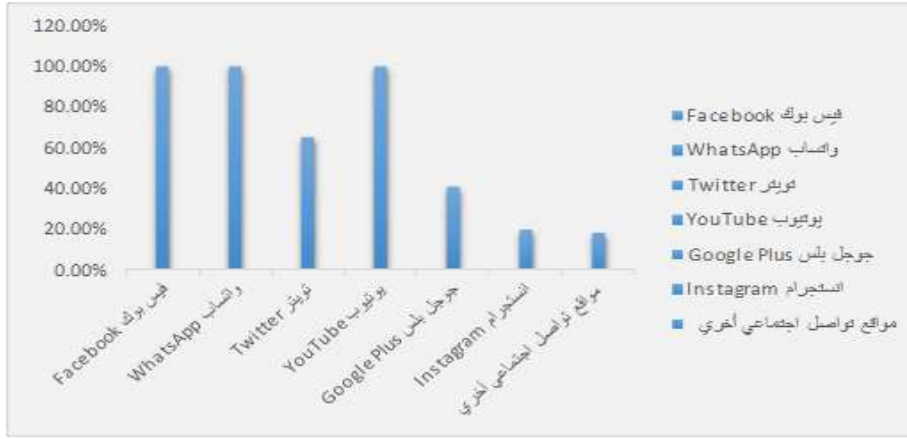
من خلال دراسة الجدول رقم (٤) تبين ما يلي:

- بلغ عدد الذين يمتلكون حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي (٣١٧) من أعضاء مجتمع الدراسة بنسبة ١٠٠% وهو ما يمثل تحقيق العلامة وهذا أمر طبيعي في ظل التطورات التكنولوجية التي فرضت نفسها بقوة على الأفراد في مختلف المؤسسات وكذلك التخصصات العلمية، ولكن ثمة تفاوت يبدو في مُسميات المواقع ذاتها التي يستخدمونها حيث يتضح ذلك من خلال دراسة البند اللاحق.

٢.٢ مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر استخداماً من جانب مجتمع الدراسة:

جدول رقم (٥) مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر استخداماً

الرتبة	ن = ٣١٧		مواقع التواصل الأكثر استخداماً
	النسبة المئوية %	التكرار (ك)	
١	١٠٠ %	٣١٧	فيس بوك Facebook
١	١٠٠ %	٣١٧	واتساب WhatsApp
٢	٦٤.٩ %	٢٠٦	تويتر Twitter
١	١٠٠ %	٣١٧	يوتيوب YouTube
٣	٤٠.٦ %	١٢٩	جوجل بلس Google Plus
٤	١٩.٨ %	٦٣	انستجرام Instagram
٥	١٨.٢ %	٥٨	مواقع تواصل اجتماعي أخرى



شكل رقم (٢) مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر استخداماً

- من خلال دراسة الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٢) يتضح ما يلي:

- بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم الذين يملكون حسابات على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك (317) Facebook عضو بنسبة ١٠٠٪ من إجمالي مجتمع الدراسة وهو نفس العدد والنسبة لمواقع التواصل واتساب WhatsApp واليوتيوب YouTube، وجاء موقع تويتر Twitter في المرتبة التالية حيث يستخدمه (٢٠٦) عضو بنسبة ٦٤.٩٪ يليه في المرتبة الثالثة مستخدمو جوجل بلس Google Plus حيث بلغ عددهم (١٢٩) عضو بنسبة ٤٠.٦٪ من إجمالي عدد مجتمع الدراسة، بينما احتل انستجرام Instagram المرتبة الرابعة باستخدامه من قبل (٦٣) عضو بنسبة ١٩.٨٪ من إجمالي عدد العينة، وجاء في المرتبة الأخيرة استخدام مواقع أخرى للتواصل الاجتماعي بخلاف السابق ذكرها، حيث أفاد (٥٨) عضو بنسبة ١٨.٢٪ أنهم يستخدمون مواقع أخرى، وتجدر الإشارة إلي أن مواقع التواصل الأخرى جاءت محصورة في موقعين فقط، هما: لينكد إن LinkedIn حيث يستخدمه (٤١) عضو بنسبة ١٢.٩٪ يليه موقع سناب شات Snap Chat ويستخدمه (١٧) عضو بنسبة ٥.٣٪ من إجمالي مجتمع الدراسة.

ويشير الباحث إلي أن الترتيب في الاستخدام من قبل عينة الدراسة جاء مقارياً - إلى حد ما- للترتيب العالمي لاستعمال مواقع التواصل الاجتماعي (<https://www.statista.com/statistics>) وذلك باستثناء بعض الاختلافات البسيطة؛

حيث تخلل الترتيب مواقع تواصل اجتماعي لا تُستعمل في البيئة العربية وتم ادراجها -وفقاً لعدد مستخدميها حول العالم- ضمن الترتيب العالمي، حيث أحدث اختلافاً في الترتيب الوارد بالدراسة الحالية، وهو أمر طبيعي نظراً لأسباب عديدة وعلي رأسها طبيعة البيئة والهوية الثقافية وشيوع استخدام مواقع للتواصل دون أخرى علي سبيل المثال: موقع فيس بوك Facebook حيث يشيع استخدامه في مصر بنسبة كبيرة عن موقع تويتر Twitter بينما يشيع استخدام الأخير في كثير من دول الخليج العربي بنسبة تفوق استخدام موقع فيس بوك Facebook.

٣.٢ مدي استخدام مجتمع الدراسة لمواقع التواصل الاجتماعي:

جدول رقم (٦) يوضح مدي استخدام مجتمع الدراسة لمواقع التواصل الاجتماعي

ن = ٣١٧		مدي استخدامك لمواقع التواصل الاجتماعي
النسبة المئوية%	التكرار(ك)	
٧٥.٤%	٢٣٩	استخدمها باستمرار
١٩.٩%	٦٣	أستخدمها أحياناً
٤.٧%	١٥	نادراً ما استخدمها
١٠٠%	٣١٧	الإجمالي

- من خلال دراسة الجدول رقم (٦) يتضح ما يلي:

- جاء استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بصفة مستمرة من قبل مجتمع الدراسة في المرتبة الأولى بعدد (٢٣٩) عضو ونسبة ٧٥.٤% من مجتمع الدراسة، يليها من يستخدمون مواقع التواصل أحياناً وعلى فترات متقطعة وعددهم (٦٣) عضو بنسبة ١٩.٩%، وفي المرتبة الأخيرة جاء الأعضاء الذين يستخدمون مواقع التواصل بشكل نادر حيث بلغ عددهم (١٥) عضو بنسبة ٤.٧%، وربما يرجع ذلك إلى عدم اقتناعهم بجدوى التعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي أو لأنهم ليسوا ممن يفضلون التعامل معها كثيراً أو لعدم حاجتهم الملحة إليها مما جعل استخدامهم لمواقع التواصل للتفاعل والتشارك فيها أمر نادر وعلى فترات متباعدة.

المحور الثالث: الوعي بسياسة الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي:

على الرغم من تباين الاشتراك في مختلف مواقع التواصل الاجتماعي إلا أنه ومن المؤكد أن استخدامها -بوجه عام- يتزايد بسرعة خصوصاً في ظل التطورات الرقمية، كما أن هناك عدداً من التحديات التي يجب معالجتها ويأتي في مقدمتها ما يتعلق بقبود البنود الواردة في ضبط وتخزين بيانات سياسة الخصوصية (Bardakci, S., & Ünver, T., 2018, P. 335).

إن الغرض من الوقوف على مدي الوعي بسياسة الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي لمجتمع الدراسة هو تعزيز فرص التوعية بالتعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي وتحديداً أمن البيانات الشخصية، واتباع مزيد من إجراءات التي من شأنها الحفاظ على بياناتهم الشخصية في ضوء الاحتياجات المحددة.

١.٣ الوقت المستغرق في القراءة والاطلاع على بنود سياسة الخصوصية بمواقع التواصل الاجتماعي:

ليس من شك في أن دراسة الوقت المستغرق في الاطلاع على بنود سياسة الخصوصية له مدلول واضح إلى حد كبير على مدي القراءة المتأنية والقدرة على الاستيعاب لكثير من الجوانب من قبل المشتركين بمواقع التواصل الاجتماعي لاسيما وأن عامل الوقت يحظى بأهمية كبيرة لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم حيث يعد استثماره في البحث العلمي والتأليف في مجال التخصص من أولي اهتمامات هذه الفئة بين فئات المستخدمين لهذه المواقع بوجه عام.

جدول رقم (٧) يوضح الوقت المستغرق في الاطلاع على بنود سياسة الخصوصية

ن = ٣١٧		الوقت المستغرق في الاطلاع على بنود سياسة الخصوصية
النسبة المئوية%	التكرار (ك)	
٦٣.٤%	٢٠١	أقل من ٦٠ ثانية
٢٦.٥%	٨٤	من دقيقة واحدة إلى ١٥ دقيقة
١٠.١%	٣٢	١٥ دقيقة فأكثر

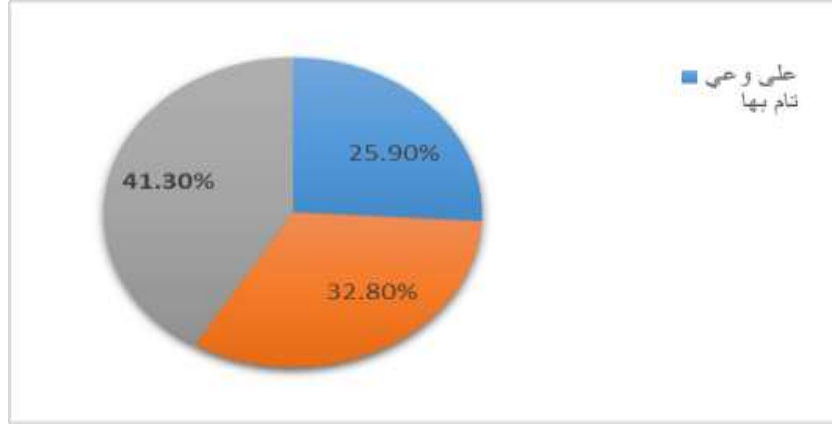
من خلال دراسة الجدول رقم (٧) يتضح أن:

- احتل المرتبة الأولى من اطلعوا على بنود سياسة الخصوصية خلال ٦٠ ثانية (أقل من دقيقة) قبل الاشتراك بمواقع التواصل الاجتماعي حيث بلغ عددهم (٢٠١) عضو بنسبة ٦٣.٤٪ مما يدل علي عدم التأني في مراجعة هذه البنود والتي يقتضي التمهل في أخذ القرار بشأن الاشتراك في هذه المواقع من عدمه أو علي الأقل الإلمام بما ورد بهذه البنود من ضوابط تدعو إلي مزيد من الحيطة والحذر بشأن التعامل معها قبل التفاعل والتشارك بأي بيانات أو معلومات قد تكون عرضة لانتهاك الخصوصية، وجاء في المرتبة الثانية من اطلعوا عليها في فترة استغرقت من دقيقة واحدة إلى ١٥ دقيقة، وعددهم (٨٤) عضو بنسبة ٢٦.٥٪، وفي المرتبة الثالثة والأخيرة جاء الأعضاء الذين استغرقوا (١٥) دقيقة فأكثر في الاطلاع عليها وعددهم (٣٢) عضو بنسبة ١٠.١٪ من إجمالي مجتمع الدراسة.

٢.٣ مدي الوعي بسياسات أمن وتخزين البيانات الشخصية بمواقع التواصل الاجتماعي:

جدول رقم (٨) مدي الوعي بسياسات أمن وتخزين البيانات الشخصية بموقع التواصل الاجتماعي

ن = ٣١٧		مدي الوعي بسياسات أمن وتخزين البيانات الشخصية بمواقع التواصل الاجتماعي
النسبة المئوية٪	التكرار (ك)	
٢٥.٩٪	٨٢	على وعي تام بها
٣٢.٨٪	١٠٤	على وعي إلى بها حد ما
٤١.٣٪	١٣١	ليس لدي وعي بها
١٠٠٪	٣١٧	العدد الإجمالي



شكل رقم (٢) الوعي بسياسات أمن وتخزين البيانات الشخصية بموقع التواصل الاجتماعي

-من خلال تحليل الجدول رقم (٨) والشكل رقم (٣) يتضح ما يلي:

- جاء أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم الذين أفادوا بأنهم ليسوا على وعي تام بسياسات أمن وتخزين البيانات الشخصية بمواقع التواصل الاجتماعي في المرتبة الأولى وعددهم (١٣١) عضو بنسبة ٤١.٣٪، يليهم الأعضاء الذين ذكروا أنهم على وعي بها إلى حد ما حيث بلغ عددهم (١٠٤) عضو بنسبة ٣٢.٨٪، واحتل المرتبة الأخيرة الأعضاء الذين أفادوا أنهم على وعي تام بها وعددهم (٨٢) عضو بنسبة ٢٥.٩٪ من إجمالي مجتمع الدراسة، ويرى الباحث أن الوعي بمثل هذه السياسات من قبل مجتمع الدراسة جاء نتيجة طبيعية للقراءة السريعة لبنود سياسة الخصوصية وعدم التأني في الاطلاع علي بنودها كما سبقت الإشارة لذلك، فضلاً عن أنه يرجع إلي حرص المستخدم ذاته علي الإلمام بالسياسات والضوابط العامة التي تحكم التعامل مع مواقع الإنترنت بشكل عام نتيجة كثرة التعامل معها وانعكاس ذلك -بشكل أو بآخر- علي تعاملهم مع المؤسسات المسؤولة عن هذه المواقع ومن بينها مواقع التواصل الاجتماعي، فضلاً عن السعي لمتابعة التطورات التي تطرأ علي هذه المواقع بصفة مستمرة.

٣.٣ غموض بعض بنود سياسة الخصوصية بمواقع التواصل الاجتماعي:

جدول رقم (٩) غموض بعض بنود سياسة الخصوصية بمواقع التواصل الاجتماعي:

ن = ٣١٧		غموض بعض بنود سياسة الخصوصية بمواقع التواصل الاجتماعي
النسبة المئوية%	التكرار (ك)	
٥٤.٣%	١٧٢	نعم
٤٥.٧%	١٤٥	لا
١٠٠%	٣١٧	العدد الإجمالي

- من خلال استقراء الجدول السابق يتبين ما يأتي:

- أكد (١٧٢) عضو من أعضاء هيئة التدريس بنسبة ٥٤.٣% أن السياسات والضوابط المتعلقة بتخزين البيانات الشخصية في مواقع التواصل الاجتماعي تتسم بالغموض والإبهام وعدم وضوح البنود، بينما نفي (١٤٥) عضو بنسبة ٤٥.٧% أن تكون هذه السياسات غامضة أو يشوبها أي إبهام بما يؤكد أنهم على ثقة بوضوح كافة البيانات الواردة في بنود سياسة الخصوصية.

٤.٣ تأثير غموض بعض بنود الخصوصية على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي:
جدول رقم (١٠) تأثير غموض بعض بنود الخصوصية على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي

ن = ٣١٧		تأثير غموض بنود الخصوصية على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي
النسبة المئوية%	التكرار (ك)	
٢٧.١%	٨٦	نعم
٧٢.٩%	٢٣١	لا
١٠٠%	٣١٧	العدد الإجمالي

من خلال تحليل جدول رقم (١٠) تبين ما يأتي:

- جاء عدم تأثير غموض بنود الخصوصية على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في المرتبة الأولى حيث أفاد عدد (٢٣١) عضو بنسبة ٧٢.٩% من مجتمع الدراسة أن الغموض في سياسات الخصوصية مواقع التواصل لم يكن لها تأثير يُذكر في

استخدام هذه المواقع بأي شكل من الأشكال، بينما أفاد (٨٦) عضو بنسبة ٢٧.١٪ أن الغموض الوارد ببنود سياسة الخصوصية كان لته تأثير في استخدام مواقع التواصل بشكل أو بآخر، بما يؤكد وجهة نظر الباحث في أن مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي قد يغضون الطرف عن بعض البنود المقيدة والغامضة في سياسة الخصوصية مقابل الاستفادة من الميزات التي تتمتع بها مواقع التواصل الاجتماعي، كما أنه وبكل بساطة إذا لم يوافق الفرد على بنود الخدمة -حتي وإن شابها الغموض- فإن ذلك سيتسبب في عدم حصوله على خدماتها.

٥.٣ مدي ملائمة بنود سياسة الخصوصية وعدم انتهاكها للبيانات الشخصية:

جدول رقم (١١) مدي ملائمة بنود سياسة الخصوصية وعدم انتهاكها للبيانات الشخصية

ن = ٣١٧		مدي ملائمة بنود سياسة الخصوصية وعدم انتهاكها للبيانات الشخصية
النسبة المئوية%	التكرار (ك)	
٨.٢%	٢٦	ملائمة تماما
٥٤.٣%	١٧٢	ملائمة إلى حد ما
٣٧.٥%	١١٩	غير ملائمة
١٠٠%	٣١٧	الاجمالي

- من خلال دراسة الجدول السابق يتضح ما يأتي:

- اعتبر (١٧٢) عضو بنسبة ٥٤.٣٪ أن جميع البنود الواردة في سياسة الخصوصية ملائمة إلي حد ما ولا تمثل انتهاكاً للخصوصية، وجاء في المرتبة التالية من أفادوا بأن هذه البنود غير ملائمة وتعد انتهاكاً للخصوصية وعددهم (١١٩) عضو بنسبة ٣٧.٥٪، وفي المرتبة الثالثة من أفادوا بأن هذه البنود ملائمة ولا تنتهك الخصوصية وعددهم (٢٦) بنسبة ٨.٢٪، وتجدر الإشارة إلي أن السبب الرئيس في أن الأعضاء الذين يدركون أن بنود سياسة الخصوصية غير ملائمة وتمثل انتهاكاً للخصوصية بشكل أو بآخر وبالرغم من ذلك يستخدمون مواقع التواصل فإن الباحث يرجع ذلك إلي أن مواقع التواصل الاجتماعي فرضت نفسها بقوة حتي أصبحت

ضرورة أساسية للتواصل والتشارك مع الأفراد بالإضافة إلي الحرص علي معرفة أحدث المستجدات الاجتماعية والتعليمية والبحثية وغيرها سواء علي المستوي الفردي أو ما يتعلق بأنشطة المؤسسات والجمعيات المهنية والعلمية سواء المحلية أو الإقليمية أو العالمية.

٦.٣ دور المؤسسة الجامعية في التوعية بسياسة الخصوصية بمواقع التواصل الاجتماعي:

جدول رقم (١٢) دور المؤسسة في التوعية بسياسة الخصوصية بمواقع التواصل الاجتماعي

ن = ٣١٧		دور المؤسسة في التوعية بسياسات وضوابط مواقع التواصل الاجتماعي
النسبة المئوية%	التكرار(ك)	
١٥.٥%	٤٩	نعم
٨٤.٥%	٢٦٨	لا
١٠٠%	٣١٧	العدد الإجمالي

من خلال دراسة الجدول رقم (١٢) يتضح الآتي:

- بسؤال أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم عن دور المؤسسة التي ينتسبون إليها ممثلة في الجامعة أو الكلية ودورها في التعريف والتوعية بسياسات وضوابط مواقع التواصل الاجتماعي جاء النفي من قبل (٢٦٨) عضو بنسبة ٨٤.٥٪، بينما جاءت الردود بالإيجاب من قبل (٤٩) عضو بنسبة ١٥.٥٪ من إجمالي مجتمع الدراسة، وربما يرجع ذلك - من وجهة نظر الباحث-إلى رؤية المؤسسة في أن مسئولية التعامل مع هذه المواقع تقع في المقام الأول علي مسئولية العضو بصفته الشخصية وليس باعتباره منتبياً إلى المؤسسة من ناحية، فضلاً عن أن هذه المواقع لا تتبع هذه المؤسسات (الجامعة - الكلية) من ناحية أخرى، كما أنه لا يوجد من اللوائح والقوانين ما يخول لها الرقابة عليها أو تقنين إجراءات التعامل معها من ناحية ثالثة.

٧.٣ وسائل المؤسسة للتعريف والتوعية بسياسة الخصوصية بمواقع التواصل الاجتماعي:

جدول رقم (١٣) وسائل المؤسسة للتوعية بسياسة الخصوصية بمواقع التواصل الاجتماعي

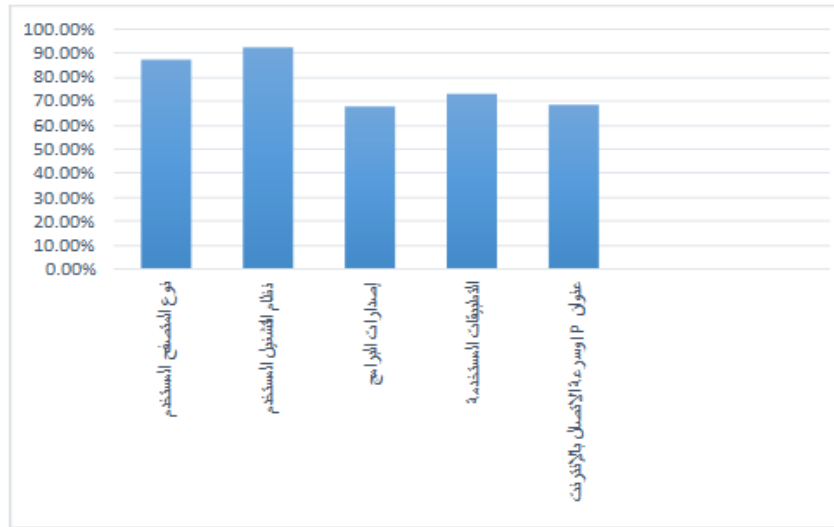
ن = ٣١٧		وسائل المؤسسة للتعريف والتوعية بسياسة الخصوصية بمواقع التواصل الاجتماعي
النسبة المئوية %	التكرار (ك)	
٠%	-	نشرة / دليل
١٥.٥%	٤٩	ندوة
٠%	-	الإيميل الجامعي
٠%	-	وسيلة أخرى

- من خلال دراسة الجدول السابق تبين ما يلي:

- أن المؤسسة (الجامعة أو الكلية) التي ينتسب إليها مجتمع الدراسة لم تعبأ باستخدام أي وسيلة للتوعية بسياسة الخصوصية وأهميتها وبيان خطورتها سواء من خلال النشرات أو الأدلة أو بإرسال أي مواد (مطبوعة أو مسموعة أو مرئية) عبر الإيميل الرسمي أو استخدام أي وسيلة أخرى تراها مناسبة، باستثناء الندوات التي عبر عنها (٤٩) عضو بنسبة ١٥.٥% من إجمالي مجتمع الدراسة، وإن كان الباحث يري أن التوعية بسياسة الخصوصية جاء علي استحياء أثناء الندوات التي تتناول أساليب وطرق التعامل مع مواقع التواصل الأكاديمي فقط وربما أتى الحديث عن الخصوصية بشكل عام دون لفت الانتباه إلي أهميتها وخطورتها في مواقع التواصل الاجتماعي حيث يوجد تفاوت بينهما في سياسة الخصوصية إلي حد كبير.

٨.٣ الوعي بتخزين ملفات تعريف الارتباط من خلال جهاز الحاسب الشخصي:
جدول رقم (١٤) الوعي بتخزين ملفات تعريف الارتباط من خلال جهاز الحاسب الشخصي

ن = ٣١٧			الوعي بتخزين ملفات تعريف الارتباط من خلال جهاز الحاسب الشخصي
الترتبة	النسبة المئوية %	التكرار (ك)	
٢	٪٨٧.١	٢٧٦	نوع المتصفح المستخدم
١	٪٩٢.٧	٢٩٤	نظام التشغيل المستخدم
٥	٪٦٧.٨	٢١٥	إصدارات البرامج
٣	٪٧٢.٨	٢٣١	التطبيقات المستخدمة
٤	٪٦٨.٧	٢١٨	عنوان IP وسرعة الاتصال بالإنترنت



شكل رقم (٤) الوعي بتخزين ملفات تعريف الارتباط من خلال جهاز الحاسب الشخصي

من خلال دراسة الجدول رقم (١٤) والشكل رقم (٤) يتبين ما يأتي:
- احتل المرتبة الأولى نوع النظام التشغيل المستخدم من حيث وعي أعضاء مجتمع الدراسة بتخزين ملفات تعريف الارتباط من خلال جهاز الحاسب الشخصي المستخدم

في الولوج إلي مواقع التواصل الاجتماعي حيث أفاد (٢٩٤) عضو بنسبة ٩٢.٧٪ بوعيهم ومعرفتهم بتخزين نوع نظام التشغيل المستخدم يليه في المرتبة التالية ووعي مجتمع الدراسة بتخزين البيانات المتعلقة بنوع المتصفح المستخدم حيث أفاد بذلك (٢٧٦) عضو بنسبة ٨٧.١٪، وجاء في المرتبة الثالثة الوعي بالتطبيقات المستخدمة بجهاز الحاسب الشخصي من قبل (٢٣١) عضو بنسبة ٧٢.٨٪، ثم جاء الوعي بتخزين عنوان IP وسرعة الاتصال بالإنترنت في المرتبة الرابعة بعدد (٢١٨) عضو بنسبة ٦٨.٧٪ أما المرتبة الخامسة والأخيرة فكان وعيهم بتخزين البيانات الخاصة بإصدارات البرامج المستخدمة في جهاز الحاسب الشخصي وعددهم (٢١٥) عضو بنسبة ٦٧.٨٪ من إجمالي مجتمع الدراسة.

٩.٣ الوعي بتخزين ملفات تعريف الارتباط من خلال الهاتف المحمول:

جدول رقم (١٥) الوعي بتخزين ملفات تعريف الارتباط من خلال الهاتف المحمول

ن = ٣١٧			الوعي بالبيانات التي يتم اختزانها بمواقع التواصل من خلال الهاتف المحمول
الرتبة	النسبة المئوية٪	التكرار(ك)	
٣	٩٥.٨٪	٣٠٤	اسم شركة الاتصالات بهاتفك المحمول
٥	٦٦.٥٪	٢١١	مزود/ موفر خدمة الإنترنت
٤	٩٣.٦٪	٢٩٧	اللغة المستخدمة
١	٩٨.٤٪	٣١٢	الموقع الجغرافي
٢	٩٦.٥٪	٣٠٦	رقم الهاتف الشخصي
٦	٦٥.٩٪	٢٠٩	الأنشطة التجارية على المواقع

من خلال تحليل الجدول السابق يتضح الآتي:

- جاء الوعي بتخزين بيانات الموقع الجغرافي عند استخدام الهاتف المحمول للولوج إلي مواقع التواصل الاجتماعي في المرتبة الأولى بعدد (٣١٢) عضو بنسبة ٩٨.٤٪ ويأتي في المرتبة الثانية الوعي بتخزين بيانات رقم الهاتف المحمول بعدد (٣٠٦) عضو بنسبة ٩٦.٥٪ و في المرتبة الثالثة الوعي بتخزين اسم شركة الاتصالات العدد السادس والخمسون
أكتوبر ٢٠٢١

بالهاتف المحمول بعدد (٣٠٤) عضو بنسبة ٩٥.٨٪، تبعها الوعي باللغة المستخدمة في التصفح للمواقع ذاتها بعدد (٢٩٧) عضو بنسبة ٩٣.٦٪، أما المرتبة الخامسة فكانت من نصيب الوعي بمزود/ موفر خدمة الإنترنت للمستخدم Internet (Service Provider (ISP من خلال خادم (Server)) سواء كانت من خلال شبكة Wi-Fi أو أبراج شبكة الهاتف المحمول ذاته وبلغ عددهم (٢١١) عضو بنسبة ٦٦.٥٪ من اجمالي مجتمع الدراسة وفي المرتبة الأخيرة كان الوعي بالأنشطة التجارية على المواقع من بيع وشراء من خلال ابداء الرأي بالتعليقات والتواصل من خلال وسائل التواصل المدرجة بالإعلانات وبلغ عددهم (٢٠٩) عضو بنسبة ٦٥.٩٪ من اجمالي مجتمع الدراسة. ويُرجع الباحث السبب الرئيس في كون الوعي بتخزين بيانات الموقع الجغرافي في المقدمة باعتباره أمر معروف سلفاً بظهوره أسفل الصفحة عند التصفح سواء من خلال الحاسب أو الهاتف المحمول، أما بالنسبة للوعي بتخزين بيانات الأنشطة التجارية للعضو وورده في المرتبة الأخيرة فلأن أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم قلما يُقبلوا علي الشراء أو البيع من خلال مواقع التواصل الاجتماعي نظراً لما فيه من مخاطرة نوعاً ما وعدم التأكد من جودة السلع المعروضة، فضلاً عن توافر البدائل الأخرى من خلال المعاينة المباشرة أو المواقع التجارية الموثوقة والمعتبرة.

١٠.٣ الوعي بحقوق الملكية لمواقع التواصل التي تتيح استخدام البيانات الشخصية:

تتيح حقوق الملكية لمواقع التواصل الاجتماعي الوصول إلى البيانات الشخصية للمستخدمين من خلال معلومات الاتصال الشخصية التي قام بتحميلها أو مزامنتها أو استيرادها من جهاز ما مثل: سجل العناوين أو سجل المكالمات أو الرسائل القصيرة وأسماء المشتركين وصور الملفات الشخصية وإشارات الجهاز: إشارات Bluetooth... الخ.

جدول رقم (١٦) الوعي بحقوق الملكية لمواقع التواصل التي تتيح استخدام البيانات الشخصية

ن = ٣١٧		الوعي بحقوق الملكية لمواقع التواصل التي تتيح استخدام البيانات الشخصية
النسبة المئوية%	التكرار (ك)	
١٦.٤%	٥٢	على وعي تام بها
٤٧.٠%	١٤٩	على وعي بها إلى حد ما
٣٦.٦%	١١٦	ليس لدي وعي بها
١٠.٠%	٣١٧	الإجمالي

من خلال دراسة الجدول رقم (١٦) يتبين ما يأتي:

- جاء في المرتبة الأولى من أفادو بأنهم على وعي إلى حد ما بحقوق الملكية لمواقع التواصل التي تتيح استخدام البيانات الشخصية وذلك بعدد (١٤٩) عضو بنسبة ٤٧.٠% من إجمالي مجتمع الدراسة، ويأتي من ليس لديهم وعي بها في المرتبة الثانية بعدد (١١٦) عضو بنسبة ٣٦.٦% بينما احتل المرتبة الأخيرة الأعضاء الذين علي وعي تام بحقوق الملكية لمواقع التواصل التي تتيح استخدام بياناتهم الشخصية وعددهم (٥٢) عضو بنسبة ١٦.٤% من إجمالي العينة وهو عدد ضئيل للغاية بما يكشف عن عدم الاطلاع علي كافة بيانات سياسة الخصوصية ومراجعتها بدقة والوقوف عند أمور تشكل - من وجهة نظر الباحث- خطورة إلي الحد الذي يُمثل تجاوزاً إلي حد ما في حقوق الخصوصية للمشاركين علي هذه المواقع مما يحتم ضرورة اتخاذ إجراءات من شأنها زيادة الوعي بهذه الحقوق من ناحية والسعي إلي تقليصها من ناحية أخرى.

١١.٣ مدي إعلام المشتركين بالبنود المُعدلة في سياسة الخصوصية من قبل مواقع التواصل الإجتماعي:

جدول رقم (١٧) يوضح مدي إعلام المشتركين بالبنود المُعدلة في سياسة الخصوصية

ن = ٣١٧		مدي إعلام المشتركين بالبنود المُعدلة في سياسة الخصوصية من قبل مواقع التواصل الإجتماعي
النسبة المئوية%	التكرار(ك)	
٠%	-	نعم
١٠٠%	٣١٧	لا
١٠٠%	٣١٧	العدد الإجمالي

من خلال دراسة الجدول رقم (١٧) يتبين أن:

- أفاد جميع أفراد مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بأن مواقع التواصل الاجتماعي لا تقوم بإعلامهم بالتغيرات التي تطرأ على سياسة أمن وتخزين بيانات الخصوصية التي تتعلق بهم.

ويري الباحث أن ذلك يعد قصوراً بالغاً من جانب المؤسسات المسؤولة عن مواقع التواصل الاجتماعي تجاه حقوق المشتركين في بيان وتوضيح أي تغييرات تطرأ في بنود سياسة الخصوصية لأن هذه السياسة عبارة عن عقود مبرمة بين طرفين؛ تمثل المؤسسات المعنية بمواقع التواصل الاجتماعي الطرف الأول، أما المشتركين فيمثلون الطرف الثاني، ومن ثم لا يمكن للطرف الثاني الاشتراك في هذه المواقع إلا بعد الموافقة على سياستها وشروطها لضمان الالتزام بها، ومن الأهمية بمكان أن أي تغييرات تطرأ عليها ينبغي أن يتم طرحها أمام المشتركين لمعرفة مدي موافقتهم عليها من عدمه، إذ أنه من الممكن أن تشكل انتهاكاً لخصوصية المشتركين دون درايتهم أو علمهم بها كونها تتم بعيداً عن أعينهم ولا يمكنهم السيطرة عليها والتحكم فيها.

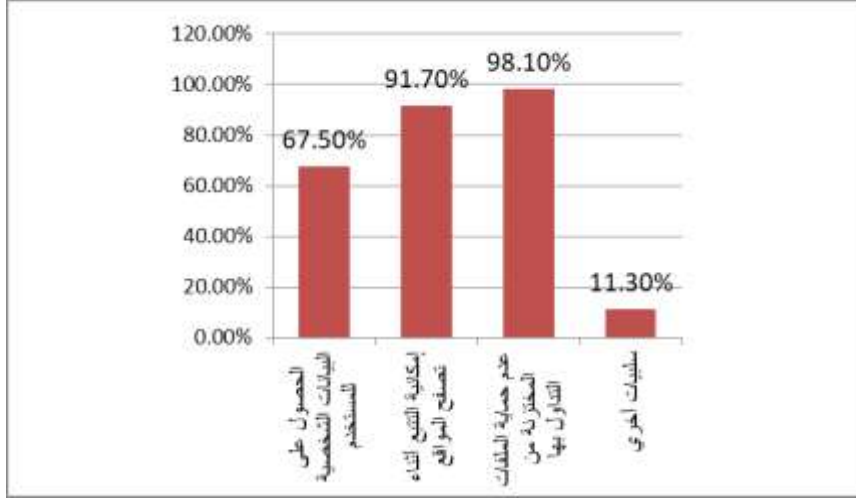
رابعاً: تأثير سياسة الخصوصية على التشارك المعرفي لدي مجتمع الدراسة:

تدعم مواقع التواصل الاجتماعي مجموعة واسعة من الأنشطة التي تتراوح بين التعاون في المحتوى وتخطيط الاجتماعات ومشاركة البيانات إلى تبادل الأفكار واختبارها والتحرير التعاوني للمقالات والأبحاث قبل تقديمها للدوريات العلمية، ويُعد التشارك المعرفي جزءاً لا يتجزأ من الحياة الأكاديمية، وغالبا ما يستخدم العلماء والباحثين وسائل التواصل الاجتماعي لتحقيق هذه الغاية، وهذه الميزة يتم التعرف عليها حتى من هؤلاء الذين لا يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي نظراً لسرعة المعلومات العلمية المتداولة عليها (Bardakci, S., Arslan, Ö., & Ünver, T., 2018). ، وليس من شك في تزايد الانتباه إلى أهمية تشارك المعرفة ولا سيما مع انتشار وتعزيز تفاعل الشبكات الاجتماعية الحديثة، فثمة وجود علاقة بين استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ومشاركة المعرفة، حيث يعتمد معظم الباحثين على منصات الشبكات الاجتماعية للتعاون وتبادل المعرفة كما يواصل الأكاديميون المعاصرون نشاطهم في التشارك المعرفي مع أقرانهم سيما مع سعي مؤسسات مواقع التواصل الاجتماعي لتسهيل التفاعلات الشخصية ومشاركة المعلومات (Koranteng, F., & Wiafe, I., 2018)

١.٤ سلبيات سياسة الخصوصية التي تعوق التشارك المعرفي بمواقع التواصل الاجتماعي:

جدول رقم (١٨) سلبيات سياسة الخصوصية التي تعوق التشارك المعرفي

ن = ٣١٧		سلبيات سياسة الخصوصية التي تعوق التفاعل والتشارك المعرفي بمواقع التواصل الاجتماعي
النسبة المئوية%	التكرار (ك)	
٦٧.٥%	٢١٤	الحصول على البيانات الشخصية للمستخدم
٩١.٧%	٢٩١	إمكانية التتبع أثناء تصفح المواقع
٩٨.١%	٣١١	عدم حماية الملفات المختزنة من التداول بها
١١.٣%	٣٦	سلبيات أخرى



شكل رقم (٥) سلبيات سياسة الخصوصية التي تعوق التشارك المعرفي

من خلال دراسة الجدول رقم (١٨) والشكل رقم (٥) يتبين ما يأتي:

- بالنسبة لسلبيات سياسة الخصوصية التي تعوق عمليات التشارك المعرفي في مواقع التواصل الاجتماعي من قبل مجتمع الدراسة جاء عدم حماية الملفات المخزنة من التداول بها في المرتبة الأولى وبلغ عددهم (٣١١) عضو بنسبة ٩٨.١% من إجمالي مجتمع الدراسة، يليها إمكانية التتبع أثناء تصفح المواقع في مواقع التواصل الاجتماعي بعدد (٢٩١) عضو بنسبة ٩١.٧% وفي المرتبة الثالثة كان الحصول على البيانات الشخصية للمستخدم وأفاد بذلك (٢١٤) عضو بنسبة ٦٧.٥%، وثمة سلبيات أخرى أبقاها مجموعة من مجتمع الدراسة وعددهم (٣٦) عضو بنسبة ١١.٣% من مجتمع الدراسة، وتجدر الإشارة إلى أن السلبيات الأخرى تباينت بين أعضاء مجتمع الدراسة وتمثلت في: فرض إعلانات لا فائدة منها، عدم توافر الأمان الكافي لتبادل البيانات والملفات، المخاوف من استغلال البيانات والصور الشخصية بشكل غير سليم، فضلاً عن إمكانية استغلال البيانات المدونة والمسموعة والمرئية بشكل خاطئ مما يثير غضب الآخرين سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، وأخيراً أكد البعض منهم على أن هذه السلبيات من شأنها التقليل من استخدام هذه المواقع وتحديداً فيما يتعلق بممارسة الكثير من الأنشطة العلمية والمهنية والبحثية عليها.

٢.٤ تأثير سياسة الخصوصية بمواقع التواصل الاجتماعي على التفاعل والتشارك المعرفي.

جدول رقم (١٩) تأثير سياسة الخصوصية على التفاعل والتشارك المعرفي

ن = ٣١٧		تأثير سياسة الخصوصية بمواقع التواصل الاجتماعي على التفاعل والتشارك المعرفي
النسبة المئوية%	التكرار(ك)	
٠%	-	أثرت بالإيجاب فقط
٦٤.٤%	٢٠٤	أثرت بالسلب فقط
١٦.٤%	٥٢	أثرت إيجاباً وسلباً
١٩.٢%	٦١	لم تؤثر إطلاقاً
١٠٠%	٣١٧	الاجمالي

من خلال دراسة الجدول رقم (١٩) يتبين ما يلي:

- جاء تأثير سياسة الخصوصية على التفاعل والتشارك المعرفي بالسلب في المرتبة الأولى بعدد (٢٠٤) عضو بنسبة ٦٤.٤٪، يليهم من أفادوا بأن تأثير سياسة الخصوصية تفاوتت سلباً وإيجاباً علي التفاعل والتشارك المعرفي وبلغ عددهم (٦١) عضو بنسبة ١٩.٢٪ وفي المرتبة الأخيرة كان عدم تأثير سياسة الخصوصية إطلاقاً علي التشارك المعرفي من جانب (٥٢) عضو بنسبة ١٦.٤٪، ومن اللافت للنظر أنه لا يوجد من الأعضاء من أفاد بأن سياسة الخصوصية قد أثرت بالإيجاب فقط علي التشارك المعرفي ويرجع ذلك - فيما يري الباحث - إلي أنه من الصعب أن يكون ثمة انطباع إيجابي تجاه هذه السياسة في ظل عدم الوضوح وعدم ثباتها وتغييرها من حين لآخر دون اعلام المشتركين سواء مجتمع الدراسة أو غيرهم، ومن الواضح أنه بدون عرض بنود سياسة الخصوصية بشفافية وعدم الحرص علي تقليصها قدر الإمكان فلن يكون هناك حافز أو قناعة للشعور بالأمان علي مواقع التواصل الاجتماعي مما يحتم اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لضمان التفاعل والتشارك المعرفي بشكل آمن وفي ظل ضوابط ملائمة تلتزم بها المؤسسات المسؤولة عن مواقع التواصل الاجتماعي بشأن تخزين البيانات الشخصية للمشاركين بها.

٣.٤ مدي تغير انطباعك عن التفاعل والتشارك المعرفي بعد الرد على أسئلة الاستبانة:

طرح الباحث هذا السؤال كنوع من التنبيه ولفت الانتباه -بشكل غير مباشر- لأهمية وخطورة سياسة الخصوصية على المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي. جدول رقم (٢٠) الانطباع عن التفاعل والتشارك المعرفي بعد الرد على الاستبانة

ن = ٣١٧		الانطباع عن التفاعل والتشارك المعرفي بمواقع التواصل الاجتماعي بعد الرد على الاستبانة
النسبة المئوية%	التكرار(ك)	
٢٩.٦%	٩٤	تغير تماماً
٥٨.٧%	١٨٦	تغير إلى حد ما
١١.٧%	٣٧	لم يتغير إطلاقاً
١٠٠%	٣١٧	الاجمالي

من خلال دراسة الجدول رقم (٢٠) يتضح ما يأتي:

- أن الانطباع العام لدي عدد من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم قد تغير إلى حد ما من جانب (١٨٦) عضو بنسبة ٥٨.٧% من إجمالي مجتمع الدراسة، يليهم من أفادوا أن انطباعهم قد تغير تماماً تجاه التفاعل والتشارك المعرفي في مواقع التواصل الاجتماعي عقب الرد علي الاستبانة وعددهم (٩٤) عضو بنسبة ٢٩.٦%، واحتل المرتبة الأخيرة من أفادو بعدم تأثير الاستبانة تجاه موقفهم من التفاعل والتشارك المعرفي في هذه المواقع وبلغ عددهم (٣٧) عضو بنسبة ٢٩.٦% من مجتمع الدراسة، ربما يرجع ذلك لمعرفتهم السابقة بسياسة الخصوصية أو أن لديهم انطباع وقناعة بأن بنود سياسة الخصوصية ستظل كما هي سواء بقراءة أسئلة الاستبانة والرد عليها أو بدونها.

٤.٤ مقترحات زيادة الوعي بسياسات الخصوصية والتشارك المعرفي على مواقع التواصل الاجتماعي:

من خلال استقراء مقترحات مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بشأن زيادة الوعي تجاه سياسة الخصوصية بمواقع التواصل الاجتماعي في ظل تزايد الاهتمام

بضوابط أمن وتخزين البيانات الشخصية انحصرت مقترحاتهم في النقاط الآتية:

- ١- اتباع الوضوح والشفافية في تحديد كافة البيانات الشخصية التي يتم تخزينها عن رواد مواقع التواصل الاجتماعي من قبل الجهات المسؤولة عن هذه المواقع.
- ٢- تسهيل وصول المشتركين بمواقع التواصل الاجتماعي إلى بيانات الخصوصية التي يتم جمعها عنهم والتحكم فيها من حيث التحرير والحذف أو الإضافة بشكل نهائي لضمان عدم استغلالها بأي شكل من الأشكال فيما بعد.
- ٣- ضرورة التنبيه عن تعديلات بنود سياسة الخصوصية أولاً بأول سواء ما يتعلق بالحذف أو الإضافة... الخ.

٤- إتاحة الفرصة أمام المستخدمين للتحكم في شارات التنبيه بشأن السياسات المعدلة في بيانات الخصوصية سواء فيما يتعلق بإيقافها أو تشغيلها وعدم انفراد المؤسسات المسؤولة عن هذه المواقع بالتحكم فيها.

النتائج والتوصيات:

أولاً: نتائج الدراسة:

يمكن بيان أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال المحاور الآتية:

١. البيانات الديموجرافية لمجتمع الدراسة:

- كشفت الدراسة عن زيادة نسبة الذكور عن نسبة الإناث في مجتمع الدراسة حيث بلغت الأولى نسبة ٥٧.٧ % أما الثانية فكانت بنسبة ٤٢.٣ % من إجمالي عدد العينة، وبلغت نسبة ممثلي الكليات العلوم الإنسانية ٤٩.٥٣ % وجاء ممثلي الكليات العملية الكليات العملية في المرتبة التالية بنسبة ٣٢.٤٩ % والمرتبة الأخيرة كانت ممثلي الكليات الطبية بنسبة ١٧.٩٨ % كما كان أعضاء العينة في درجة مدرس مساعد أصحاب النصيب الأكبر في الرد علي الاستبانة بنسبة ٢٦.٢ % تلاها درجة مدرس بنسبة ٢٤.٦ % ثم المعيد بنسبة ٢٣.٤ % وفي المرتبة قبل الأخيرة جاء الأساتذة المساعدون بنسبة ١٦.٧ % وفي المرتبة الأخيرة كانت ردود الأساتذة بنسبة ٩.١ %.

٢. استخدام مواقع التواصل الاجتماعي:

- أظهرت النتائج أن مواقع التواصل الاجتماعي حظيت بالاستخدام من جانب جميع مجتمع الدراسة، وحظيت ثلاثة مواقع بالمرتبة الأولى بنسبة ١٠٠٪ وهي: موقع فيس بوك Facebook وموقع واتساب WhatsApp وموقع اليوتيوب YouTube، يليهم تويتر Twitter بنسبة ٦٤.٩٪ ثم جوجل بلس Google Plus بنسبة ٤٠.٦٪، واحتل انستجرام Instagram المرتبة التالية بنسبة ١٩.٨٪، وجاء في المرتبة الأخيرة استخدام مواقع أخرى بنسبة ١٨.٢٪ وتتنحصر في موقعين فقط، هما لينكد إن LinkedIn بنسبة ١٢.٩٪ يليه موقع سناب شات Snap Chat بنسبة ٥.٣٪ من إجمالي مجتمع الدراسة.

- كشفت الدراسة عن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بصفة مستمرة من قبل أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في المرتبة الأولى بنسبة ٧٥.٤٪ من مجتمع الدراسة يليها من يستخدمون مواقع التواصل أحيانا وعلى فترات متقطعة بنسبة ١٩.٩٪، وجاء في المرتبة الأخيرة الأعضاء الذين يستخدمون مواقع التواصل بشكل نادر بنسبة ٤.٧٪.

٣. الوعي بسياسات أمن وتخزين بيانات الخصوصية:

- كشفت الدراسة عن أن من اطلعوا على بنود سياسة الخصوصية في أقل من دقيقة قبل الاشتراك بمواقع التواصل الاجتماعي جاءوا في المرتبة الأولى بنسبة ٦٣.٤٪، وفي المرتبة الثانية من اطلعوا عليها في فترة استغرقت من دقيقة واحدة إلى ١٥ دقيقة، بنسبة ٢٦.٥٪، وفي المرتبة الأخيرة جاء من استغرقوا ١٥ دقيقة فأكثر في الاطلاع عليها بنسبة ١٠.١٪ من إجمالي مجتمع الدراسة.

- جاء أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم الذين أفادوا بأنهم ليسوا على وعي تام بسياسات أمن وتخزين البيانات الشخصية بمواقع التواصل الاجتماعي في المرتبة الأولى بنسبة ٤١.٣٪، يليهم الأعضاء الذين ذكروا أنهم على وعي بها إلى حد ما

بنسبة ٣٢.٨٪، واحتل المرتبة الأخيرة الأعضاء الذين ذكروا أنهم على وعي تام بها بنسبة ٢٥.٩٪.

- تأكيد أعضاء هيئة التدريس بنسبة ٥٤.٣٪ على أن السياسات والضوابط المتعلقة بتخزين البيانات الشخصية في مواقع التواصل الاجتماعي تتسم بالغموض والإبهام وعدم وضوح البنود بينما جاء النفي بنسبة ٤٥.٧٪ أن تكون هذه السياسات غامضة أو يشوبها أي إبهام بما يؤكد أنهم على ثقة بوضوح كافة البيانات الواردة في بنود سياسة الخصوصية.

- عدم تأثير غموض بنود الخصوصية على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من قبل مجتمع الدراسة بنسبة ٧٢.٩٪ بينما أكد بقية أعضاء مجتمع الدراسة وجود تأثير واضح لهذه الغموض في استخدام المواقع بنسبة ٢٧.١٪.

- اعتبر عدد من مجتمع الدراسة أن جميع البنود الواردة في سياسة الخصوصية ملائمة إلى حد ما ولا تمثل انتهاكاً للخصوصية بنسبة ٥٤.٣٪، بينما أفاد بعضهم أن هذه البنود غير ملائمة وتعد انتهاكاً للخصوصية بنسبة ٣٧.٥٪، أما من أفادوا بأن هذه البنود ملائمة ولا تنتهك الخصوصية فكانوا بنسبة ٨.٢٪.

- كشفت الدراسة عن عدم قيام المؤسسة (الجامعة - الكلية) بأي دور في التوعية بسياسة الخصوصية في مواقع التواصل بنسبة ٨٤.٥٪، بينما جاءت الردود بوجود دور للمؤسسة في التوعية بنسبة ١٥.٥٪، لكن هذا الدور كان محصوراً في وسيلة واحدة هي الندوات بنسبة ١٥.٥٪ وجاء ذلك على استحياء أثناء تناول موضوعات أخرى قريبة الصلة بذلك.

- أشارت الدراسة إلى وعي مجتمع الدراسة بالبيانات التي يتم تخزينها من خلال جهاز الحاسب الشخصي وتحديد الواعي بنوع نظام التشغيل المستخدم بنسبة ٩٢.٧٪ يليه الوعي بتخزين نوع المتصفح المستخدم بنسبة ٨٧.١٪، ثم الوعي بالتطبيقات المستخدمة بنسبة ٧٢.٨٪، تلاها الوعي بتخزين عنوان IP وسرعة الاتصال بالإنترنت

بنسبة ٦٨.٧٪ وأخيراً وعيهم بتخزين البيانات الخاصة بإصدارات البرامج المستخدمة في جهاز الحاسب الشخصي بنسبة ٦٧.٨٪ من إجمالي مجتمع الدراسة.

- أظهرت النتائج وعي مجتمع الدراسة بتخزين بيانات الموقع الجغرافي عند استخدام الهاتف المحمول للولوج إلي مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة ٩٨.٤٪ يليه الوعي بتخزين بيانات رقم الهاتف المحمول بنسبة ٩٦.٥٪ ثم الوعي بتخزين اسم شركة الاتصالات بالهاتف المحمول بنسبة ٩٥.٨٪ تبعها الوعي بتخزين اللغة المستخدمة في التصفح للمواقع ذاتها بنسبة ٩٣.٦٪ ثم الوعي بتخزين بيانات مزود/ موفر خدمة الإنترنت للمستخدم (Internet Service Provider (ISP بنسبة ٦٦.٥٪ وفي المرتبة الأخيرة كان الوعي بتخزين بيانات الأنشطة التجارية على المواقع بنسبة ٦٥.٩٪.

- كشفت الدراسة عن وعي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم إلى حد ما بحقوق الملكية لمواقع التواصل التي تتيح استخدام البيانات الشخصية بنسبة ٤٧.٠٪ يليهم من ليس لديهم وعي بها بنسبة ٣٦.٦٪ وأخيراً من هم على وعي تام بحقوق الملكية لمواقع التواصل التي تتيح استخدام البيانات الشخصية بنسبة ١٦.٤٪.

- أجمع مجتمع الدراسة على أن مواقع التواصل الاجتماعي لا تقوم بإعلامهم بالتغيرات التي تطرأ على سياسة أمن وتخزين بيانات الخصوصية التي تتعلق بهم، ويعد ذلك قصور واضح من جانب المؤسسات المسؤولة عن مواقع التواصل الاجتماعي تجاه المستخدمين للمواقع.

٤. تأثير سياسة الخصوصية على التشارك المعرفي:

- أظهرت نتائج الدراسة أن أخطر سلبيات سياسة الخصوصية التي تعوق عمليات التشارك المعرفي في مواقع التواصل الاجتماعي هو عدم حماية الملفات المخترنة من التداول بنسبة ٩٨.١٪ يليها إمكانية التتبع أثناء تصفح المواقع بنسبة ٩١.٧٪ ثم الحصول على البيانات الشخصية للمستخدم بنسبة ٦٧.٥٪، وثمة سلبيات أخرى أباها مجموعة من مجتمع الدراسة بنسبة ١١.٣٪ مثل: فرض الإعلانات التي لا فائدة منها، وعدم توافر

الأمان الكافي لتبادل البيانات والملفات و المخاوف من استغلال البيانات والصور الشخصية والبيانات المدونة والمسموعة والمرئية بشكل خاطئ.

- تأثير سياسة الخصوصية وما يتعلق بأمن وتخزين البيانات في مواقع التواصل الاجتماعي على التفاعل والتشارك المعرفي بالسلب بنسبة ٦٤.٤٪ يليها التأثير سلباً وإيجاباً على التشارك المعرفي بنسبة ١٩.٢٪ ثم عدم تأثير سياسة الخصوصية على التشارك بنسبة ١٦.٤٪ ولا يوجد من بين مجتمع الدراسة من افاد بأنها أثرت بالإيجاب فقط على التشارك المعرفي.

- كشفت الدراسة عن أن الانطباع العام لدي عدد من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم قد تغير إلى حد ما تجاه التفاعل والتشارك المعرفي في مواقع التواصل الاجتماعي وذلك بعد الرد على الاستبانة بنسبة ٥٨.٧٪ ثم من أفادوا أن انطباعهم قد تغير تماماً بنسبة ٢٩.٦٪ وأخيراً من لم يتأثر موقفهم من التفاعل والتشارك المعرفي في هذه المواقع بعد الرد على الاستبانة وبنسبة ٢٩.٦٪.

ثانياً: توصيات الدراسة:

من خلال تحديد نتائج الدراسة وتحليلها يمكن الخروج بالتوصيات الآتية:

١- ضرورة اللجوء إلى الخبراء في أمن البيانات واساتذة القانون للعمل على سن اللوائح والتشريعات المتعلقة بتعديل سياسات الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي المتاحة حالياً.

٢- العمل على سن لوائح وتشريعات تكون ملزمة وضرورية للالتزام بها عند الشروع في تصميم وتنفيذ أي موقع جديد من مواقع التواصل الاجتماعي بحيث تضمن حماية البيانات والمعلومات ضد المخاطر المختلفة سواء الناتجة من الفضاء السيبراني أو من تداول البيانات والمعلومات سواء على المستوي الشخصي أو المؤسسي.

٣- عدم الربط بين الموافقة على الشروط الواردة في بنود الخصوصية والاشتراك في مواقع التواصل وأن يكون شرط الاشتراك فيها مقصوراً على بيانات الإيميل

الشخصي أو رقم الهاتف المحمول فقط دون إملاء شروط بعينها للاشتراك فيها والاستفادة من خدماتها.

٤- إعلام المشتركين في مواقع التواصل الاجتماعي بكافة التغيرات التي تطرأ في سياسات ضبط وتخزين البيانات الشخصية أولاً بأول من خلال الإشعارات البارزة وتحديد آليات الموافقة عليها من عدمه من جانب المستخدمين.

٥- ضرورة إلزام المؤسسات المسؤولة عن مواقع التواصل الاجتماعي بإتاحة الفرصة أمام المستخدمين للتحكم في التنبهات المتعلقة بسياسات أمن وتخزين البيانات سواء فيما يتعلق بإيقافها أو تشغيلها.

٦- ضرورة عقد دورات وندوات علمية للتوعية بقضية الخصوصية وحماية البيانات الشخصية للمشاركين في مواقع التواصل الاجتماعي والحد من استعمال بياناتهم الشخصية بشكل أو بآخر تحت أي مسميات أو ادعاءات.

٧- العمل على حماية البيانات الشخصية وذلك من خلال تشفير هذه البيانات وفرض إجراءات تعزيز حماية البيانات الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي.

٨- السعي إلى تطبيق ما يعرف بنظام "مراقب الخصوصية" وهو إطار عمل يسمح للمستخدمين بتحديد نظام الخصوصية الخاص بهم، وتتبع الإفصاح الفعلي عن الخصوصية بما يحقق توافر نظام يحمي من أنواع التهديدات والمخاطر سواء كان الاستخدام من خلال الحاسب الشخصي أو الهاتف المحمول (Joe, E., 2010).

٩- على الرغم من أن النتائج تأتي من خلال دراسة تطبيقات بعينها إلا أن المبادئ الأساسية بشأن الخصوصية ينبغي أن تمتد إلى خدمات التطبيقات المثيلة بغض النظر عن استعمالها من جانب مجتمع الدراسة حالياً أو التطبيقات التي يقررون الاشتراك بها مستقبلاً (Wang, Y. et al., 2014).

المراجع (*)

الختعمي، مها بنت دخيل الله. (٢٠١٧). سياسة الخصوصية في مواقع الجامعات الحكومية السعودية على الإنترنت: دراسة تحليلية. *دراسات - العلوم التربوية: الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي*،

مج ٤٤، ملحق، ٣٥٣ - ٣٧٢. <http://search.mandumah.com/Record/861465>

الغامدي، فوزية بنت صالح (٢٠١٥). أثر البيئة الثقافية على أمن البيانات الشخصية في المؤسسات الحكومية العربية. - *الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات*. - يوليو ٢٠١٥. - مج ٢٢، ع ٤٤ - ٢٣٣ - ٢٦٠.

بن غيده، وسام يوسف. (٢٠٢٠). استخدام الأساتذة الجامعيين لشبكات التواصل الإجتماعي: دراسة ميدانية مع أساتذة قسم علوم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات بجامعة الحاج لخضر باتنة ٠١. *مجلة دراسات وأبحاث: جامعة الجلفة*، مج ١٢، ع ١٠٢٥ - ١٠٣٧.

<http://search.mandumah.com/Record/1080370>.

رضوان، أحمد فاروق. (٢٠١٧). القواعد القانونية والأخلاقية للاتصال الحكومي عبر وسائل التواصل الإجتماعي بدولة الإمارات العربية المتحدة. *المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال: جامعة*

الأهرام الكندية، ع ١٧، ١ - ١٤. <http://search.mandumah.com/Record/876459>

عبدالعال، إيناس عبد الله أحمد، المهدي، سوزان محمد، ومغاوري، هالة أمين. (٢٠٢١). تفعيل التشارك المعرفي بين أعضاء هيئة التدريس لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية. *مجلة بحوث: جامعة عين شمس - كلية البنات للآداب والعلوم والتربية*، ٢(٢) ٧١ - ٩٤.

<http://search.mandumah.com/Record/1152253>

ناصر، نهى السيد أحمد. (٢٠١٥). استخدام أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية لمواقع التواصل الاجتماعي والشبكات المتحققة منها: دراسة ميدانية. *مجلة البحوث الإعلامية: جامعة الأزهر - كلية الإعلام بالقاهرة*، ع ٤٤٤، ٢٩٧ - ٣٤٤.

<http://search.mandumah.com/Record/983026>

Acquisti, A., & Gross, R. (2006). Imagined Communities: Awareness, Information Sharing, and Privacy on the Facebook. *Privacy Enhancing Technologies*.

Aguenza, B.B. (2012). A Conceptual Analysis of Social Networking and its Impact on Employee Productivity. *IOSR Journal of Business and Management*, 1, 48-52.

(*) تم صياغة الاستشهادات المرجعية وفقا لنظام التوثيق الوارد في دليل جمعية علم النفس الأمريكية

بنسختها رقم (٧) الصادرة في عام ٢٠٢٠م. (APA7 (Association Psychological American).

- Al-Jamal, M., & Abu-Shanab, E. (2015). PRIVACY POLICY OF E-GOVERNMENT WEBSITES: AN ITEMIZED CHECKLIST PROPOSED AND TESTED. *Management research and practice*, 7, 80-95.
- American Library Association. (2006). "Presidential Committee on Information Literacy: Final Report".
<http://www.ala.org/acrl/publications/whitepapers/presidential>
(Accessed August 19, 2021)
Document ID: 106e5565-9ab9-ad94-8d9f-64962ebcde46.
- Bardakci, S., Arslan, Ö., & Ünver, T. (2018). How scholars use academic social networking services. *Information Development*, 34, 334 - 345.
- Boyd, D., & Ellison, N. (2010). Social network sites: definition, history, and scholarship. *IEEE Engineering Management Review*, 38, 16-31.
<https://doi.org/10.1111/j.1083-6101.2007.00393.x>
- Bowie, N., & Jamal, K. (2006). Privacy Rights on the Internet: Self-Regulation or Government Regulation? *Business Ethics Quarterly*, 16, 323 - 342.
<http://www.jstor.org/stable/3857919>
- Degeling, M., Utz, C., Lentzsch, C., Hosseini, H., Schaub, F., & Holz, T. (2019). We Value Your Privacy ... Now Take Some Cookies: Measuring the GDPR's Impact on Web Privacy. *ArXiv*, abs/1808.05096.
- Fang, L., & LeFevre, K. (2010). Privacy wizards for social networking sites. *WWW '10*. (p. /pp. 351-360): ACM. ISBN: 978-1-60558-799-8.
- Farooqi, S., Musa, M., Shafiq, Z., & Zaffar, F. (2020). CanaryTrap: Detecting Data Misuse by Third-Party Apps on Online Social Networks. *Proceedings on Privacy Enhancing Technologies*, 2020, 336 - 354. <https://doi.org/10.2478/popets-2020-0076>
- He, J., & Chu, W. (2008). Protecting Private Information in Online Social Networks. *Intelligence and Security Informatics. Studies in Computational Intelligence*, Vol 135. Springer, Berlin, Heidelberg. pp. 249-273.
https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-540-69209-6_14
- Hirsch, D.D. (2011). The Law and Policy of Online Privacy: Regulation, Self-Regulation, or Co-Regulation? *Seattle University Law Review*, 34, 439-460. <https://ssrn.com/abstract=1758078>
- Isika, N., Ismail, M.A., & Khan, A.F. (2013). Knowledge sharing behaviour of postgraduate students in University of Malaya. *Electron. Libr.* 31, 713-726.
- Joe, E. (2010). "Social Networking: Protecting Your Information and Personal Brand." *Inquiries Journal/Student Pulse.*, 2(06):
<http://www.inquiriesjournal.com/a?id=264>
- Koranteng, F., & Wiafe, I. (2018). Factors that Promote Knowledge Sharing on Academic Social Networking Sites: An Empirical Study. *Education and Information Technologies*, 24, 1211-1236.
<https://doi.org/10.1007/s10639-018-9825-0>
- Livingstone, S., & Helsper, E.J. (2007). Taking risks when communicating on the Internet: the role of offline social-psychological factors in young people's

- vulnerability to online risks. *Information, Communication & Society*, 10, 619 - 644.
<https://doi.org/10.1080/13691180701657998>
- Mazman, S.G., & Usluel, Y.K. (2009). The Usage of Social Networks in Educational Context. World Academy of Science, Engineering and Technology, *International Journal of Social, Behavioral, Educational, Economic, Business and Industrial Engineering*, 3, 26-30.
- Mingle, J., & Adams, M. (2015). Social Media Network Participation and Academic Performance in Senior High Schools in Ghana. *Library Philosophy and Practice*, 1.
<https://www.semanticscholar.org/paper/Social-Media-Network>
- Mutumukwe, C., Kolkowska, E., & Grönlund, Å. (2019). Information privacy practices in e-government in an African least developing country, Rwanda. *The Electronic Journal of Information Systems in Developing Countries*, 85.
- Obar, J.A., & Oeldorf-Hirsch, A. (2020). The Biggest Lie on the Internet: Ignoring the Privacy Policies and Terms of Service Policies of Social Networking Services. *Information, Communication & Society*, 23, 128-147.
- Ozok, A., & Zaphiris, P. (2009). Online communities and social computing: Third International Conference, OCSC 2009, held as part of HCI International 2009, San Diego, CA, USA, July 19-24, 2009: proceedings. *INTERACT 2009*.
- Paloti, R. G. (2010) *Intranets and Knowledge Sharing: KM. In MANLIBNET 2004*, Kozokode (India). [Conference paper]. pp. 4-6.
[E.A.K.: Intranets and knowledge sharing \(expawakno.blogspot.com\)](http://www.expawakno.blogspot.com)
- Panckhurst, R., & Marsh, D. (2008). Communities of Practice. Using the Open Web as a Collaborative Learning Platfor [I Learning Forum 2008, Paris, 4-5 February 2008].
<https://halshs.archives-ouvertes.fr/hal-00291874/document>
- Retiz, J, M. (2013). *Definitions of Information Literacy in On-Line Dictionary of Library & Information*, (Online), available at:
http://www.abc-clio.com/ODLIS/odlis_i.aspx.
- Salvation, M., & Adzharuddin, N.A. (2014). The influence of social network sites upon academic performance of Malaysian students. *International Journal of Humanities and Social Science*, 14(10). p1.
<http://www.ijhssnet.com/journal/index/2747>
- Serban, A.M. and Luan, J. (2002), Overview of Knowledge Management. *New Directions for Institutional Research*, 5-16. <https://doi.org/10.1002/ir.34>
- Tang, Z., Hu, Y.J., & Smith, M.D. (2005). Protecting Online Privacy: Self-Regulation, Mandatory Standards, or Caveat Emptor. WEIS. *Journal of Management Information Systems*. Vol. 24, No. 4, spring, 2008-pp153-173

- Tang, Z., Hu, Y.J., & Smith, M.D. (2008). Gaining Trust Through Online Privacy Protection: Self-Regulation, Mandatory Standards, or Caveat Emptor. *Journal of Management Information Systems*, 24, 153 - 173.
- Wang, Y., Leon, P., Acquisti, A., Cranor, L., Forget, A., & Sadeh, N. (2014). A field trial of privacy nudges for Facebook. *Proceedings of the SIGCHI Conference on Human Factors in Computing Systems*. (pp. 2367-2376. <https://doi.org/10.1145/2556288.2557413>)
- Wilson, S., Schaub, F., Dara, A. A., Liu, F., Cherivirala, S., Leon, P. G., Andersen, M. S., Zimmeck, S., Sathyendra, K. M., Russell, N. C., Norton, T. B., Hovy, E., Reidenberg, J., & Sadeh, N. (2016). The creation and analysis of a Website privacy policy corpus. In 54th Annual Meeting of the Association for Computational Linguistics, *ACL 2016 - Long Papers* (pp. 1330-1340). <https://doi.org/10.18653/v1/p16-1126>
- Yeo, R., & Dopson, S. (2017). Lose it to Gain it! Unlearning by Individuals and Relearning as a Team. pp. 41-84. <https://doi.org/10.1016/B978-0-08-100983-3.00003-4>

<https://www.calculator.net/sample-size-calculator.html>

(Accessed May 5, 2021)

<https://www.svu.edu.eg/ar/>

(Accessed May 1, 2021)

https://en.wikipedia.org/wiki/Privacy_policy

(Accessed June 21, 2021)

<https://www.dbq.edu/library/forfacultyandstaff/informationliteracy/>

(Accessed June 27, 2021)

<https://www.statista.com/statistics/272014/global-social-networks-ranked-by-number-of-users/>

(Accessed June 11, 2021)

<https://help.instagram.com/1896641480634370?ref=ig>

(Accessed June 16, 2021)

قام بتحكيم الاستبانة:

- أ.د/حسناة محمود محبوب أستاذ المكتبات والمعلومات بكلية الآداب جامعة المنوفية.
- أ.د/ثروت يوسف الغلبان أستاذ ورئيس قسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب جامعة طنطا.
- أ.د/أسامة حامد علي أستاذ المكتبات والمعلومات بكلية الآداب جامعة بنها (المُعَار لجامعة طيبة بالمملكة العربية السعودية).